عدول الإمام البخاري عن صيغ السماع الصريحة إلى الصيغ المحتملة في الرواية عن شيوخه في "صحيحه"

دراسة نظرية تطبيقية

د. عبد الله بن راشد الشبرمي

أستاذ الحديث المشارك، قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم،

shbrmie@qu.edu.sa

ملخص البحث:

يناقش هذا البحث صيغ الأداء غير الصريحة التي استخدمها الإمام البخاري في صحيحه، عن شيوخه الذين ثبت سماعه منهم وروايته عنهم، ويركز الموضوع على جانبين الجانب النظري، وذكر النقاش المصطلحي بالنقل عن المحدثين، وذكر مذاهبهم، وأدلتهم، والترجيح بينها، وبين الجانب التطبيقي، وذكر تصرفاته في صحيحه، وشرحها، ودراستها حسب خطة البحث، كما يهدف البحث: إلى إبراز الصنعة الحديثية للإمام البخاري في صحيحه، وإظهار ما يتوقع أنها من مقاصد البخاري وأغراضه في الإعراض عن الصيغ الواضحة في الرواية عن شيوخه مثل قوله: حدثني، أو أخبرني، أو سمعت، ونحوها، وترك تلك الصيغ والإعراض عنها إلى صيغ أخرى محتملة للسماع وعدمه، ومؤدى تلك الصيغ وما تؤول إليه عند التدقيق، بالنظر إلى نقاش المسألة المعينة اتصالا أو انقطاعا أو توقفا. مستخدما الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وكان من أهم نتائج هذا البحث: أن من غرض البخاري من ذكر الصيغ التي لا يذكر فيها التحديث الصريح عن شيوخه: الإشارة إلى قصور ما عن شرطه، من جهة الإسناد أو المتن، لفت إلى ذلك بترك الصيغة الصريحة للتحديث. ويوصي الباحث: بالاهتمام بالدراسات الحديثية المتخصصة التي توضح منهج البخاري في القضايا الحديثية التي يعالجها في صحيحه.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، صيغ التحديث، العلل، التعليق، الاتصال.

Imam Bukhari's Narrations in His Sahih from His Teachers: Forms of Reporting That Imply Either Hearing or Not Hearing A Theoretical and Applied Study

Dr. Abdullah bin Rashid AlShabramy
Associate Professor of Hadith, Department of Sunnah and Its Sciences, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Qassim University
shbrmie@qu.edu.sa

Abstract

This research discusses the implicit forms of narration used by Imam Bukhari in his *Sahih* regarding his teachers from whom he is confirmed to have heard and narrated. The focus is on two main aspects: the theoretical aspect, which includes a discussion of terminological issues related to the transmission by hadith scholars, their opinions, and evidence, as well as the methodological preference among them; and the practical aspect, which examines Imam Bukhari's editorial practices in his *Sahih*, including their types, explanations, and analysis according to the research plan.

The research aims to highlight Imam Bukhari's hadith craftsmanship in his *Sahih* and reveal the possible objectives and purposes behind his avoidance of explicit narration formulas such as "حدثني" (he told me), "أخبرني" (he informed me), or "سمعت" (I heard), and his use of other ambiguous formulas that could imply either hearing or not hearing. The study analyzes these formulas and their implications in detail, considering issues of connection, interruption, or suspension in the context of hadith.

The researcher employs an inductive and analytical approach. One of the key findings is that Imam Bukhari's use of non-explicit narration formulas from his teachers serves to indicate a deficiency in meeting his criteria, whether in terms of the chain of narration or the text, which he points out by avoiding explicit narration formulas.

The researcher recommends focusing on specialized hadith studies that elucidate Imam Bukhari's methodology in addressing hadith issues in his *Sahih*.

Keywords: *Sahih Bukhari*, narration formulas, defects, commentary, connection.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن للإمام البخاري المنزلة السامية العظيمة بين المحدثين، فقد كان رأسا في المعرفة والعلم، وكان لتأليفه في الصحيح من التميز والانتقاء ما يحسن تعلمه، وفيه من دقيق الإشارات والتنبيهات المقصودة ما يحتاج إلى إنعام نظر، ويحتاج أهل العلم وطلابه –المبتدي منهم والمنتهي– إلى مزيد دراسة وعناية واستفادة من منهجه في الجامع، ويكفيه أنه علم كثيرا من الناس معرفة الصحيح من خلال كتابه، وسبقهم إلى إفراد الحديث الصحيح بالتصنيف.

وإن من أبرز المباحث المهمة التي تحتاج إلى دراسة في صحيح البخاري –بالنظر إلى الأمرين السابقين، وهما: سعة علم البخاري، ودقته في التصنيف– عدم استخدامه للعبارات الصريحة في صيغ الأداء عن بعض شيوخه، وهذا موضع ينبغي أن يجال فيه الفكر، وتعرض فيه الآراء، ويتدارس فيه مع أهل الاختصاص؛ إذ هو مجال بحث، ومحل دراسة. وهذا الأمر الذي سيتناوله البحث إن شاء الله تعالى، يسره الله بفضله وكرمه.

أهمية الموضوع:

تبزر أهمية هذا الموضوع فيما يأتي:

- أهمية طرق التحمل، وصيغ الأداء في رواية الحديث، وضرورة العناية بها، لما يترتب عليها من قبول الرواية أو ردها.
- سعة علم البخاري واهتمامه بموضوع الاتصال والانقطاع، وعنايته الفائقة بشكل أخص بصيغ السماع.
- دقة البخاري في تأليف صحيحه، وتنوّع تصرفاته التي يستعملها خلافا لعادته في التأليف، لأسباب ومعان متعددة أرادها.

مشكلة البحث

يمكن أن نحدد مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

١–ما الصيغ غير الصريحة التي روى بها البخاري عن شيوخه؟

٢- وهل روى البخاري تلك الأحاديث بصيغة صريحة في موضع آخر؟ أو وصلها غيره من طريقه؟

٣-هل نص البخاري على سماعه من شيوخه لتلك الأحاديث التي رواها عنهم بصيغة غير صريحة؟

٤-وما غرض البخاري من ترك الصيغة الصريحة إلى تلك الصيغ التي ليست بصريحة في السماع؟

٥-ما الأحاديث المرفوعة غير المكررة التي لم يذكرها البخاري إلا بصيغة غير صريحة ولم يصلها في موضع آخر؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى إبراز الصنعة الحديثية للإمام البخاري في صحيحه، وإظهار ما يتوقع أنها من مقاصد البخاري وأغراضه في الإعراض عن الصيغ الواضحة في الرواية عن شيوخه مثل قوله: حدثني، أو أخبرني، أو سمعت، ونحوها، وتركها إلى صيغ أخرى محتملة للسماع وعدمه، ومؤدى تلك الصيغ وما تؤول إليه عند التدقيق، بالنظر إلى نقاش المسألة المعينة اتصالا أو انقطاعا أو توقفا.

الدراسات السابقة في الموضوع:

للحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى وجميع المسلمين- جهدٌ مشكور في الدراسات الحديثية، وخصوصا بحوثه المتعلقة بصحيح الإمام أبي عبدالله البخاري، سيما تحقيقاته العلمية في فتح الباري، ومقدمته هدي الساري، وتغليق التعليق، وغيرها، فجزاه الله خيرا، وجميع الباحثين في السنة خير الجزاء.

وهناك دراسات في الباب ربما يظن من يطلع عليها لأول وهلة أنها تشترك مع هذه الدراسة، ولكن عند التأمل يظهر الفرق بين هذه الدراسة وبين غيرها، وخاصة من جهة العموم والخصوص، ونتائج الدراسة، ومن هذه الدراسات:

-تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح، دراسة نظرية تطبيقية. إعداد: سعيد محمد بواعنة.

وهذا البحث يدرس قضية التعليق في صحيح الإمام البخاري، مع ذكر أمثلة لها، ويذكر أغراضا عامة لأسباب التعليق.

ومضمون هذه الدراسة يختلف عن موضوع هذا البحث:

فالإمام البخاري كثيرا ما يعلق عن شيوخه لأغراض شتى، كالمتابعات التي يذكرها عقب كثير من الأحاديث، لأجل متابعة بعض الرواة لغيره، أو لإثبات سماع، أو غير ذلك من الأغراض، وهذا يختلف عن غرض بحثي.

ومن جهة أخرى لم يتطرق البحث المذكور إلى موضوع صيغ التحديث الصريحة وغير الصريحة، التي ناقشتها في هذا البحث، وهذا أمر واقعي لاختلاف مجال البحثين.

كما يختلف بحثي في الدراسة التطبيقية في مفهوم قضية التدليل للمسائل المدروسة، وطريقة تناول الأمثلة، والعينة الأنسب للدراسة. فهذا البحث لا يتناول قضية التعليق عامة، وإنما يركز على عدول البخاري عن استخدام الصيغة الصريحة إلى غيرها حسب مشكلة البحث التي ذكرتها.

-صيغة: "قال لي، قال لنا" عند البخاري من حيث الغرض والحكم. إعداد: محمد زهير المحمد.

وهو بحث مقتصر على دراسة الصيغتين المذكورتين، وفات الباحث ذكر أمور مهمة ذكرتها في بحثي، فلم يتطرق إلى صيغة "قال" مجرة، ولم يذكر أيضا الصيغ الأخرى التي استعملها البخاري غير الصيغتين السابقتين، وقد تناولتها في هذا البحث، ولم يدرس أمثلة تطبيقية تؤيد ما توصل إليه، وحينما ذكر أقوال بعض المحدثين في حكم الصيغتين لم يفصل بذكر الأدلة ولم يناقش أدلة الأقوال، كما خالف استقراءات ابن حجر حول الصيغتين اللتين درسهما، وخلص الباحث إلى: "أن الأصل في غرض استعمالها عند المحدثين المذاكرة، خلافا لما ذكره ابن حجر في غرض البخاري منها". وقد ذكرت وجهة نظر أخرى، كما هو مفصل في هذا البحث.

منهج البحث

ستكون الدراسة في هذا البحث حسب المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء الأحاديث التي ذكرها البخاري في صحيحه ورواها عن شيخه بدون صيغة صريحة بالسماع.

إضافة إلى المنهج التحليلي: بتحليل تلك الروايات ودراستها، وتلمس غرض البخاري في عدوله عن الرواية بالصيغ الصريحة إلى المحتملة.

صعوبات البحث

من الصعوبات التي تواجه البحث: تعدد نسخ البخاري ورواياته، ولذا فقد يوجد في نسخة من الصحيح ما لا يوجد في نسخة أخرى، وقد تنقل عبارة أو صيغة عن الإمام البخاري في صحيحه أو ينقلها بعض الشراح، لا نجدها في النسخ المتداولة اليوم، ويكون مرجع هذا الاختلاف تعدد نسخ أو روايات البخاري [(١)]،

وكما تختلف الصيغ، بين بعض النسخ، والروايات، فقد تختلف في وجود أحاديث أو طرق كاملة.[(٢)]

إضافة إلى تعدد نسخ البخاري أولا من حيث التصنيف؛ فقد ذكر عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- قوله: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"[(٣)]، وهذا قد ينتج عنه اختلاف في بعض صيغ التحديث.

---

(١) مثاله: قول البخاري: "وحدثنا ابن أبي مريم.."، قال الحافظ: كذا لأبي ذر وحده، وفي رواية الباقين: "وقال ابن أبي مريم.." الفتح: (٢/١٤٠).

ومن أمثلته حديث: "أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة.." ورد في الصحيح (١٣٦٨) "حدثنا عفان" وفي تحفة الأشراف (١٠٤٧٢) بصيغة: "قال عفان".

وذكر ابن حجر في الفتح: (٣/٢٢٩) قوله: (حدثنا عفان) كذا للأكثر، وذكر أصحاب الأطراف أنه أخرجه قائلا فيه: "قال عفان". وبذلك جزم البيهقي (٧١٨٦)، وقد وصله ابن أبي شيبة (١٢١٢١) عن عفان به، ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي، وأبو نعيم.

وفي «النكت الظراف» (١٠٤٧٢): وقع في رواية أبي ذر، عن شيوخه الثلاثة: «حدثنا عفان»، وكذا في سماعنا من طريق أبي الوقت. وقال العيني: «عمدة القاري» (٨/١٩٦): وقاله أيضا أبو العباس الطرقي، وَخلف فِي (الأطراف) وانظر: «التتبع» (١٧٩) و«علل الدارقطني (٢/٢٤٧).

(٢) ومن الأمثلة: قول ابن حجر: سقط هذا الحديث والذي قبله من كثير من النسخ، ومن مستخرجي الإسماعيلي، وأبي نعيم، ولا ذكر المزي في الأطراف طريق عثمان.. ولا طريق مسدد.. وهما ثابتان في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة. ينظر: «فتح الباري» (١١/٤٢٠).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٣)، هدي الساري (ص:٤٨٧)، تغليق التعليق (٥/ ٤١٨).

وذكر المعلمي في "موضح أوهام الجمع والتفريق"(ص:١٠): أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ فيزيد في نسخته ويصلح ثم يخرجه ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرجه الثالثة.. انظر: «آثار المعلمي» (٢٥/١٨٨).

ولذا فسيكتفي الباحث بطبعة مشهورة تكون هي المعتمدة في النقل والعزو، مع الإشارة إلى ما يمكن ذكره في مصادر أخرى.(٤)

حدود البحث:

البحث مقتصر على دراسة صيغ الرواية المحتملة: أعني غير الصريحة، التي استعملها الإمام البخاري في صحيحه فيما روى عن شيوخه.

إضافة إلى تحديد عينة الدراسة بالأحاديث: المرفوعة، غير المكررة (٥)، التي لم يذكر لها البخاري صيغا صريحة عن شيخه في موضع آخر من الصحيح، وألا يكون ذكر ذلك من باب الاحتمال والتقدير مثل ما يقع في تحويل الإسناد، أو العطف، أو المتابعات.

وسبب هذه التقييدات هو الوصول إلى سبب أوضح في استخدام البخاري للصيغ؛ لأن ما خرج بالتقييدات السابقة يعبر عنه: بأن البخاري استخدم تلك الصيغة؛ لأنه غير مرفوع، أو لأنه كرره، ونحو ذلك، أو لأنه وصله في موضع آخر فاستغنى بذلك عن التصريح بالصيغة.

---

(٤) للحافظ جهد بذكر كثير من تلك الفروق في كتابيه: فتح الباري، وتغليق التعليق، ولكنه لم يستوعب، ويمكن الاستدراك عليه في بعض المواضع. كما سيأتي له أمثلة، إضافة إلى كون ما ذكره الحافظ متفرقا في مواضعه، وليس مفردا في موضع واحد، وإنما يسوقه بحسب وروده في موضعه.

(٥) للتكرار في صحيح البخاري صور متعددة، ومن صوره: أن يكرر معلقا دون وصل، ومن أمثلته: قال البخاري (٢٣١١) وَقال عُثْمَانُ بن الْهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَوْفٌ عن مُحَمَّدِ بن سِيرِينَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: "وَكَّلَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ" الحديث، وقد كرره هكذا في (٣٢٧٥)، (٥٠١٠)، ولم يقل في موضع منها: حدثنا عثمان. ورمز له المزي بالتعليق في التحفة (١٤٤٨٢).

ومن المحتمل: أن يكون البخاري لم يسمعه منه، فربما أخذه عن هلال بن بشر، فإنه من شيوخه. ينظر: «فتح الباري» (٤٨٨/٤). وربما أخذه من آخر، انظر: البخاري(٥٩٣٠)، والفتح(٣٧١/١٠).

وبهذه التفاصيل يتحدد المقصود من البحث، وهو بهذه الصورة: جدير للغاية بالبحث والتقصي، بل ذكر الحافظ ابن حجر: أن هذا النوع مما أشكل عليه.(٦)

وستكون دراستي للبحث عن صيغ التحديث حسب الأمور الآتية:

-النظر في تصريح البخاري بالسماع من ذلك الشيخ في موضع آخر من الصحيح.

-ثم رواية البخاري عن ذلك الشيخ في مصدر آخر، من كتب البخاري.

-ثم رواية البخاري عن ذلك الشيخ لحديثه في كتب السنة المسندة الأخرى.

ثم الإشارة إلى استنباط غرض البخاري.

وهذه النقاط تذكر متسقة بحسب توافرها، وإن لم ينص على تبويب لكل منها، فرارا من التكرار وإملال القارئ بالعناوين، واكتفاء بالإشارة إليها في مقدمة البحث.

خطة البحث:

البحث مقسم إجمالا إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

الفصل الأول: الصيغ غير الصريحة التي روى بها البخاري في صحيحه عن شيوخه.

الفصل الثاني: شيوخ البخاري الذين روى عنهم بصيغة محتملة.

الفصل الثالث: عرض الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه بصيغة غير صريحة، وغرضه منها.

هذا ما يسر الله كتابته، وأسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ما فيه السداد والفلاح في الدارين.

(٦) انظر: «فتح الباري» (٥٣/١٠).

الفصل الأول

الصيغ غير الصريحة التي روى بها البخاري في صحيحه عن شيوخه

إن طرق التحمل وصيغ الأداء من أبرز مباحث علوم الحديث المهمة، التي يترتب عليها أمور مؤثرة في قبول الحديث أو رده، ولذا فهي محل اهتمام علماء الحديث، وهي ظاهرة في عمل المحدثين، وقد اشتهر عن الإمام البخاري عنايته الفائقة بالسماع، وكلامه عن بعض الرواة بعدم سماعه من فلان، وخاصة في "التاريخ الكبير"، وهذه المسألة من القضايا الكبيرة جدا من جهة الشمول والعموم، ومن جهة الثبوت والتعليل. وقد كان للإمام جهد واضح في تتبع السماعات في كتابه الجامع الصحيح، فكم من متابعة ساقها البخاري في صحيحه لقصد إثبات السماع.

وصيغ الأداء التي استخدمها الإمام البخاري في صحيحه منها ما يفيد السماع صراحة، مثل حدثنا، وأخبرنا، وسمعت، ونحو ذلك، وهي الأصل، لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة..[٧]

ومنها ما لا يستفاد منه السماع صراحة، مثل "قال"، ومنها ما هو بين ذلك، وفي إلحاقه في أحد القسمين السابقين نظر وتردد.

ويمكن أن يضاف قسم رابع: وهو ما لم يذكر فيه البخاري صيغة، وإنما يذكر شيخه مباشرة فيقول: فلان...[٨]

ومن أبرز صيغ الأداء التي استخدمها البخاري: قال، زاد، كتب، ونحوها.

---

(٧) انظر: «فتح الباري» (٥١٣/٢).

(٨) ومثال ما لم يذكر له البخاري صيغة: روايته عن عبدالرحيم بن عبدالرحمن المحاربي الكوفي، وهو من قدماء شيوخه، روى عنه هكذا: "عبدالرحيم المحاربي"، كما في صحيح البخاري: (٥٧٢)، وفي «هدي الساري» (ص٢٦): "عبدالرحيم المحاربي، حدثنا زائدة"، هكذا في جل روايتنا ليس فيه صيغة أداء، نعم في رواية أبي ذر الهروي: "حدثنا عبدالرحيم". ووقع لأبي الوقت وغيره: عبدالرحيم بغير صيغة أداء. انظر: «فتح الباري» (٥٢/٢).

ولها تفريعات مثل: أن تذكر بالجار والمجرور، أو بدونه، مثل: قال فلان، قال لي فلان، قال لنا فلان، وهكذا.

ولجلالة الإمام البخاري في العلم، ودقته الفائقة فإن في عباراته إشارات لمعان مهمة، إذ إن صيغ الأداء – خاصة عن شيوخه– تعطي معنى خاصا يحسن معرفته "فإنه ليس ممن يطلق الكلام لغير معنى".(٩)، وليس البخاري ممن يطلق الكلام بغير تأمّل.(١٠)، وللبخاري عناية بالتدقيق في الاستنباط وإيثار الأغمض على الأجلى وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصرحة بالسماع على غيره.(١١)

ومن أجل ذلك: فإن عبارات البخاري لها دلالات مهمة تحتاج إلى تأمل لمعرفتها، وتحليلها.

وقد اختلف العلماء في حكم صيغ الأداء: التي لم يصرح البخاري فيها بالتحديث عن شيوخه هل هي من قبيل **المتصل أو المنقطع؟** على أقوال يمكن أن تختصر في ثلاثة:

القول الأول: **أن ما رواه البخاري عن شيوخه بصيغة ليست صريحة بالاتصال، فإنه متصل**، أو محمول على الاتصال. وهذا قول ابن الصلاح ومن تبعه.

حيث جعلوا هذه الصيغ مثل عنعنة الراوي، وجعلوها مقبولة بشرطين: أن يدرك الراوي من روى عنه، وألا يكون مدلسا.

وهذان الشرطان ينطبقان على مرويات البخاري، فقد أدرك هؤلاء الشيوخ، ولم يوصف بالتدليس،(١٢) فيكون حكم ما رواه عن شيوخه الذين لقيهم جار على الاتصال وعدم الانقطاع، وإن لم ينص على ذلك بصيغة السماع.

---

(٩) "الإصابة" (٣١٤/٥)، وانظر: (٤٤١/٥).

(١٠) انظر: "الإصابة" (٤٤١/٥).

(١١) انظر: «فتح الباري» (١٥/١).

(١٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص١٤٨)، قال ابن حجر: أقول: لا يلزم من كونه يفرق في مسموعاته بين صيغ الأداء من أجل مقاصد تصنيفه أن يكون مدلسا. ومن هذا الذي صرح أن استعمال "قال" إذا عبر بها المحدث عما رواه أحد مشايخه مستعملا لها فيما لم يسمعه منه يكون تدليسا. لم نرهم صرحوا بذلك إلا في العنعنة. وكأن ابن الصلاح أخذ ذلك من عموم قولهم: "إن حكم عن وأن وقال وذكر –واحد". «النكت» لابن حجر: (٦٠١/٢).

وهذا قول ابن الصلاح، (١٣) وغيره.

وقد انتقد هذا القول بانتقادات كثيرة من أبرزها:

١- أنهم جعلوا العنعنة في مرتبة الاتصال وهذا قول فيه نظر، فالعنعنة محتملة للأمرين وإن قلنا بقبولها في الجملة؛ لأن العنعنة بذاتها لا يمكن أن تدل على كون الإسناد متصلا أو منقطعا بنفس الصيغة، فلا تدل على معنيين مختلفين بنفس اللفظ الواحد، إضافة إلى كون العنعنة مختلفا فيها فلا يمكن أن تكون دليلا فاصلا يحتج به في موضع النزاع.

وبين الحافظ الأسباب الحاملة للبخاري على عدم التصريح بالتحديث في الأحاديث التي علقها: "حتى لا يسوقها مساق أصل الكتاب، فسواء عنده علقها عن شيخه أو شيخ شيخه، وسواء عنده كان سمعها من هذا الذي علقه عنه أو سمعها عنه بواسطة" تغليق التعليق (٩/٢).

وذكر ابن رجب أن قول الراوي: قال فلان كذا، له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون القائل لذلك ممن يعلم منه عدم التدليس، فتكون روايته مقبولة محتجاً بها. قال همام: ما قلت: قال قتادة، فأنا سمعته من قتادة، وقال حماد بن زيد: إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا فيظن أني قد سمعته.

والحال الثاني: أن يكون القائل لذلك معروفاً بالتدليس فحكم قوله: "قال فلان" حكم قوله "عن فلان". قال أحمد: كل شيء قال ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء.

الحال الثالث: أن يكون حاله مجهولاً، فهل يحمل على الاتصال، أم لا؟ حكى ابن عبدالبر وغيره، أن من روى عمن صح له لقيه والسماع منه، قال: "قال فلان"، حمل على الاتصال. انظر: «شرح علل الترمذي» (٥٩٩/٢).

(١٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص١٤٨)، وقد نقل ابن الصلاح في مقدمته (ص١٤٣): عن ابن عبدالبر مِنْ تعميمِ الحكم بالاتِّصالِ فيما يذكرُهُ الراوي عَمَّنْ لَقِيَهُ بأي لفظٍ كانَ. ونقل عن أبي بكرٍ الشافعيّ الصَّيْرَفِيّ (ت٣٣٠ هـ): كل من عُلِمَ لَهُ سماعٌ مِنْ إنسانٍ فَحدَّثَ عنهُ فهوَ على السماعِ حَتَّى يُعْلَمَ أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل مَنْ عُلِمَ له لقاء إنسان فحدَّثَ عنهُ فحُكمُهُ هذا الحكمُ. قال ابن الصلاح: وإنَّما قال هذا فيمَنْ لَمْ يَظهَرْ تدليسُهُ... ثم ذكر ما يتعلق باللقاء والسماع.. وقد فرق ابن الصلاح الكلام في المسألة في عدة مواضع.

٢- ومن الأمور التي انتقد بها هذا القول: أن أصحاب هذا القول لم يفرقوا بين صيغة "قال" و "قال لي"، [١٤] ولا شك أن مقتضى مدلول اللفظ يدل على الفرق، كما أشار إلى ذلك جمع من أهل العلم.

ولذا انتقد ابن حجر من سوى بين: قال فلان، وقال لنا فلان، وقال: "ليس بجيد".[١٥]

وذكر أن "قال لنا" ظاهر في الوصل، وإن كان بعضهم قال: إنها للإجازة أو للمناولة أو للمذاكرة، فكل ذلك في حكم الموصول، وإن كان التصريح بالتحديث أشد اتصالا.[١٦]

ويشير كلام الحافظ ابن حجر صراحة إلى أن من حكم على عمل البخاري هذا بأنه: للإجازة أو للمناولة أو للمذاكرة: أن هذه الأقوال داخلة في قول من قال باتصاله.[١٧]

٣- ومما انتقد به هذا القول: أن الإمام البخاري قد يروي عن بعض شيوخه بصيغة محتملة، ثم يورده في موضع آخر عن ذلك الشيخ بواسطة. وسيأتي ذكر أمثلة له في القول الثالث.

القول الثاني: أنه متصل من حيث الظاهر، منفصل من حيث المعنى. ونسب إلى بعض المغاربة. وهو توسط بين من يقول إنه متصل وبين من يقول إنه منقطع.

---

(١٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص١٤٨)، و(ص١٤٣).

(١٥) «فتح الباري» (٢٥٦/١١)، وانظر: «النكت لابن حجر» (٦٠١/٢).

(١٦) «فتح الباري» (٢٥٧/١١)، وذكر الحافظ أن الذي ظهر له بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج. فمن أمثلة الأول: قول البخاري: (٥١٠٥) **قال لنا** أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان، فذكر عن ابن عباس قال: حرم من النسب سبع، ومن الصهر سبع.. الحديث، فهذا من كلام ابن عباس فهو موقوف، وإن كان يمكن أن يتلمح له ما يلحقه بالمرفوع. ومن أمثلة الثاني: قول البخاري: (٢٣٢٠) قال لنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا أبان العطار، فذكر حديث أنس: "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا.." الحديث، فأبان ليس على شرطه كحماد بن سلمة، وعبر في التخريج لكل منهما بهذه الصيغة لذلك، وقد علق عنهما أشياء بخلاف الواسطة التي بينه وبينه وذلك تعليق ظاهر، وهو أظهر في كونه لم يسقه مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا...

(١٧) انظر هذه الأقوال في مقدمة ابن الصلاح: (ص١٤٣)، و(ص١٤٨).

قال ابن الصلاح: وبلغني عن بعضِ المتأخِّرينَ مِنْ أهلِ المغربِ أنه جعله قسماً مِنَ التعليقِ ثانياً، وأضافَ إليهِ قولَ البخاريِّ – في غيرِ موضعٍ مِنْ كتابِهِ –: "وقال لي فلانٌ"، "وزادَنا فلانٌ" فوسمَ كلَّ ذلكَ بالتعليقِ المتَّصِلِ من حيث الظاهِرُ، المنفصِلِ مِنْ حيثُ المعنى، وقالَ: مَتَى رأيتَ البخاريَّ يقولُ: "وقال لي، وقال لنا"؛ فاعلَمْ أنَّهُ إسنادٌ لَمْ يَذكرْهُ للاحتجاجِ بهِ، وإنَّما ذكرَهُ للاستشهادِ. وكثيراً ما يُعبِّر المحدِّثونَ بهذا اللفظِ عَمَّا جَرَى في المذاكراتِ والمناظراتِ، وأحاديثُ المذاكرةِ قلما يحتجون بها.(١٨)

وتعقبه ابن الصلاح بأن ما ادَّعاهُ على البخاريِّ مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخاريِّ وهوَ أبو جَعفرِ بن حَمْدانَ، حيث قالَ: كُلُّ ما قال البخاريُّ: "قال لي فلانٌ" فهوَ عَرْضٌ ومُناولَةٌ.(١٩)

وتعقبه أيضا ابن حجر بقوله: "لَمْ يصب هَذَا المغربي في التسوية بَيْنَ قوله: "قال فُلَان"، وبين قوله: "قال لي فُلَان"، فإن الفرق بَيْنَهُمَا ظاهر لا يحتاج إلى دليل فإن "قال لي" مثل التصريح في السَّمَاع، و"قال" المجردة ليست صريحة أصلاً.(٢٠)

قال السخاوي: «وتوسط بعض متأخري المغاربة، فوسم الوارد بـ " قال " بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى، لكنه أدرج معها " قال لي " ونحوها مما هو متصل جزما، ونوزع فيه».(٢١)

القول الثالث: أنه منقطع. ومنهم من حكم عليه بالتعليق دون النص على انقطاعه.

قال السخاوي: "وعلى الحكم بكونه تعليقا مشى المزي في أطرافه، ولم يقل: إن حكمه الانقطاع، ولكن قد حكم عبدالحق وابن العربي السني بعدم اتصاله.(٢٢)

---

(١٨) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٤٨).

(١٩) مقدمة ابن الصلاح: (ص١٤٨).

(٢٠) «النكت لابن حجر» (٦٠١/٢).

(٢١) «فتح المغيث» (٨١/١).

(٢٢) المصدر السابق (٧٩/١). وانظر: النكت (٦٠٢/٢).

وقال الذهبي: "حكمه الانقطاع" (٢٣)، ونحوه قول أبي نعيم: "أخرجه البخاري بلا رواية" (٢٤)، وهو مقتضى كلام ابن منده، حيث صرح بأن " قال " تدليس" (٢٥).

والحامل لهم على الحكم بالانقطاع ما يوجد للبخاري من ذلك مرويا في موضع آخر عن ذلك الشيخ بعينه بالواسطة مرة، وتصريحه بعدم سماعه له منه أخرى..

وهذا الاستدلال قوي، ولكن يمكن أن يتعقب بأنه وقع للبخاري إيراد بعض الأحاديث عن بعض شيوخه بـ "قال" في موضع، وبالتصريح في آخر.

---

(٢٣) انظر: «تذكرة الحفاظ للذهبي» (٨٨/٤) وقال: "عن غير سماع".

(٢٤) انظر: المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم (٢٥٥/٢)، وفسر هذا ابن حجر بمعنى التعليق. انظر: تغليق التعليق (٣٢٦/٥)، وفتح الباري (١٤٠/٢).

(٢٥) «فتح المغيث» (٧٩/١)، وقد رد ذلك ابن حجر، ووجهه بقوله: قول ابن منده: أخرج البخاري "قال": وهو تدليس، فإنما يعني به أن حكم ذلك عنده هو حكم التدليس، ولا يلزم أن يكون كذلك حكمه عند البخاري، وقد جزم العلامة ابن دقيق العيد بتصويب الحميدي في تسميته ما يذكره البخاري عن شيوخه تعليقا إلا أنه وافق ابن الصلاح في الحكم بالصحة لما جزم به، وهو موافق لما قررناه على أن الحميدي لم يخرج ذلك.. انظر: النكت: (٦٠٢/٢)، والفتح: (٥٣/١٠).

وقال الحافظ في الفتح (٥٣/١٠) "والذي يظهر لي: أن مراد ابن منده أن صورته صورة التدليس؛ لأنه يورده بالصيغة المحتملة، ويوجد بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العنعنة، فقد قال الخطيب: وهو المرجوع إليه في الفن أن "قال" لا تحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه يأتي بها في موضع السماع، مثل حجاج بن محمد الأعور، فعلى هذا ففارقت العنعنة فلا تعطى حكمها ولا يترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما ممن عرف من عادته أن يوردها لغرض غير التدليس.."

وقد سئل البخاري عن خبر فقال: "يا أبا فلان أتراني أدلس وأنا تركت عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر؟" قال ابن حجر: "يعني إذا كان يسمح بترك هذا القدر العظيم: كيف نشره لقدر يسير؟ فحاشاه من التدليس المذموم". تغليق التعليق (١٠/٢).

وحينئذ فكل ما يجيء عنه بهذه الصيغة محتمل للسماع وعدمه، بل وسماعه محتمل لأن يكون في حالة المذاكرة أو غيرها، ولا يسوغ مع الاحتمال الجزم بالانقطاع، بل ولا الاتصال أيضا.(٢٦)

والذي يظهر: أن هذا القول هو أقرب الأقوال، ويدل عليه عمل كبار أئمة الحديث.

ورجح ابن حجر، والسخاوي، أن حكم "قال" في الشيوخ مثل غيرها من التعاليق المجزومة، كما سيأتي.(٢٧)

وذكر أبو نعيم في المستخرج عقب كل حديث أورده البخاري عن شيوخه بصيغة قال فلان كذا: "ذكره البخاري بلا رواية".(٢٨)

وعلى هذا عمل أبي نعيم، والإسماعيلي في المستخرج.

قال الحافظ: في حديث(٦٠٧٢): ولم أر له في البخاري سوى هذا الموضع.. " قال محمد بن عيسى.." ولم أر في شيء من نسخ البخاري تصريحه عنه بالتحديث، وقد قال أبو نعيم بعد تخريجه: "ذكره البخاري بلا رواية"، وأما الإسماعيلي فإنه قال: قال البخاري "قال: محمد بن عيسى.." فذكره ولم يخرج له سندا.(٢٩)

وعادة أبي نعيم أنه إذا وقع عنده سند البخاري بصيغة "قال" مجردة أن يقول: أخرجه بلا رواية، يعني صيغة صريحة..(٣٠)

وقال البخاري: (١٥٣٦) "قال أبو عاصم" قال الحافظ: هو من شيوخ البخاري ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق. وبذلك جزم الإسماعيلي، فقال: ذكره عن أبي عاصم بلا خبر، وأبو نعيم فقال: ذكره بلا رواية..(٣١).

---

(٢٦) انظر: «فتح المغيث» (٨٠/١).

(٢٧) «فتح المغيث» (٨١/١).

(٢٨) انظر: النكت لابن حجر (٦٠٢/٢).

وفي فتح الباري (١٤٠/٢): وقال أبو نعيم في المستخرج: "ذكره البخاري بلا رواية" يعني: معلقا.

(٢٩) انظر: فتح الباري (٤٩٠/١٠).

(٣٠) انظر: فتح الباري (٥٠٦/١٣).

(٣١) انظر: فتح الباري (٣٩٣/٣).

ومما يستدل به على ذلك أيضا: أن البخاري ربما ذكر هذه الصيغة عن بعض شيوخه الذين يروي عنهم بواسطة:

قال البخاري: (٥٧٠٧): "وَقال عَفَّانُ.."

قال الحافظ: "أكثر ما يخرج عنه بواسطة وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر، وقد جزم أبو نعيم أنه "أخرجه عنه بلا رواية"، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولا..[٣٢]

ثم تعقب ابن الصلاح بقوله: "والمختار الذي لا محيد عنه أن حكمه مثل غيره من التعاليق، فإنه وإن قلنا يفيد الصحة لجزمه به، فقد يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علق عنه، بدليل أنه علق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم ثم أسندها في موضع آخر من كتابه بواسطة بينه وبين من علق عنه»[٣٣]

وأيضا: علق البخاري في تاريخه عن بعض شيوخه شيئا وصرح بأنه لم يسمعه منه، فقال في ترجمة معاوية: قال إبراهيم بن موسى -فيما حدثوني عنه- عن هشام بن يوسف فذكر خبرا..[٣٤]

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا أحد المواضع التي يستدل بها على أن البخاري يعلق عن شيوخه ما لم يسمع منهم.[٣٥]

قال ابن حجر: ولكن ليس ذلك مطردا في كل ما أورده بهذه الصيغة، لكن مع هذا الاحتمال لا يجمل حمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه، ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسا عنهم..[٣٦]

ومن ذلك ما أخرجه البخاري عقب حديث (٧٣١) "اتخذ حجرة.. في رمضان فصلى.."

قال البخاري عقبه: قال عفان: ثنا وهيب ثنا موسى سمعت أبا النضر عن بسر عن زيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

---

(٣٢) فتح الباري (١٠/١٥٨).

(٣٣) تغليق التعليق (٢/٨).

(٣٤) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٧/٣٢٧)، وانظر السابق.

(٣٥) تغليق التعليق (٢/٣٠٤).

(٣٦) هدي الساري (ص١٧).

ثم أسنده البخاري: (٧٢٩٠) عن إسحاق عن عفان به.

فهذا مما يستدل به على أن البخاري يعلق عن شيوخه ما لم يسمع منهم، كما سبق عن الحافظ ابن حجر.

وينبه هنا إلى تفريق الحافظ ابن حجر بين "قال لي"، و"قال"، فالأولى عنده ظاهرة الاتصال، ومن أمثلته:

خرج البخاري (٦٦٩١) حدثنا الحسن بن محمد، حدثنا الحجاج، عن ابن جريج، قال: زعم عطاء، أنه سمع عبيد بن عمير، يقول: سمعت عائشة: تزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش، ويشرب عندها عسلا.. الحديث.

وقال لي إبراهيم بن موسى: عن هشام: "ولن أعود له، وقد حلفت، فلا تخبري بذلك أحدا..".

قال ابن حجر: وقع في أصل سماعنا وكذا في أكثر الروايات "وقال لي إبراهيم" وقد أسنده مع ذلك في التفسير (٤٩١٢)، فقال: حدثنا إبراهيم، "وهذا من المواضع التي يستدل بها على أن حكم: "قال لي" عنده حكم "حدثنا" ولا فرق".(٣٧)

قال الحافظ: فأما إذا قال البخاري: "قال لنا" أو "قال لي" أو "زادنا" أو "زادني" أو "ذكر لنا" أو "ذكر لي"، فهو وإن ألحقه بعض من صنف في الأطراف بالتعاليق فليس منها، بل هو متصل صريح في الاتصال، وإن كان أبو جعفر بن حمدان قد قال: إن ذلك عرض ومناولة، وقال ابن منده: إن "قال لنا" إجازة.

قال الحافظ: فإن صح ما قالاه فحكمه الاتصال على رأي الجمهور، مع أن بعض الأئمة ذكر أن ذلك مما حمله عن شيخه في المذاكرة، والظاهر أن كل ذلك تحكم، وإنما للبخاري مقصد في هذه الصيغة وغيرها، فإنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا في المتابعات والشواهد أو في الأحاديث الموقوفة، فقد رأيته في كثير من المواضع التي يقول فيها في الصحيح "قال لنا" قد ساقها في تصانيفه بلفظ "حدثنا"، وكذا بالعكس، فلو كان مثل ذلك عنده إجازة أو مناولة أو مكاتبة لم يستجز إطلاق "حدثنا" فيه من غير بيان.(٣٨).

(٣٧) تغليق التعليق (٢٠٣/٥).

(٣٨) انظر: «تغليق التعليق» (١٠/٢).

الفصل الثاني

شيوخ البخاري الذين روى عنهم بصيغة محتملة

المبحث الأول: طبقات شيوخ البخاري.

أخذ البخاري عن شيوخ كثر منذ طلبه للعلم فاختلفوا في عمرهم وعصرهم وطبقتهم، ويمكن تقسيمهم لخمس طبقات:

الطبقة الأولى: **من حدثه عن التابعين**، مثل: محمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد، ومكي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، وأبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا، وعبيدالله بن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي نعيم حدثه عن الأعمش، وشيوخ هؤلاء من التابعين.

الطبقة الثانية: **من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين**، كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: **الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين؛ بل أخذ عن كبار تبع الأتباع**، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابني أبي شيبة، ونحوهم، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: **رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلا**، كمحمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وعبد بن حميد، ويخرج عنهم ما فاته عن مشايخه، أو لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: **قوم في عداد طلبته في السن والإسناد**، كحسين بن محمد القباني وغيره، روى عنهم أشياء يسيرة.

ونزل البخاري للرواية عنهم لقول وكيع: لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه.[٣٩]

---

(٣٩) انظر: «هدي الساري» (ص٤٧٩)، و«تغليق التعليق» (٣٩١/٥).

المبحث الثاني: تعيين شيوخه الذين روى عنهم بصيغة محتملة.

وسأقتصر هنا في تعيين شيوخه المذكورين في هذا البحث، وهم الذين روى عنهم بصيغة محتملة، في موضع واحد من صحيحه دون تكرار، وبيان حالهم إجمالا، والنظر إذا كان في تراجمهم ما يفيد في هذه الدراسة، لأن كتب التراجم حافلة بأخبارهم، وهم:

١-عَيّاش بن الوليد الرّقّام، أبو الوليد البصري، ثقة. (ت:٢٢٦هـ) مات ست وعشرين ومئتين.(٤٠)

أكثر عنه البخاري، دون أن ينسبه غالبا، وأكثر شيوخه الذين روى لهم البخاري من طريقه: أبو همام، عبدالأعلى بن عبدالأعلى بن محمد القرشي.

صرح البخاري بالسماع من عياش، في الصحيح في مواضع منها: (٢٨٥، ٦٤٣، ٧٣٩، ١٣٣٨، ١٣٧٤، ١٤٠٧).

٢- إسماعيل بن الخليل الخَزّاز أبو عبدالله الكوفي، ثقة. مات سنة خمس وعشرين ومئتين.(٤١)

أكثر الشيوخ الذين روى لهم البخاري من طريقه في الصحيح، هو: علي بن مسهر.

صرح البخاري بالسماع من شيخه في مواضع في الصحيح، انظر: (٣٠٢) و(٥١١) و(١٢٩٠) و(٢٨٨٥) و(٣٤٦٥) و(٣٨٢٤).

من أوساط شيوخ البخاري، وروى عنه البخاري في بعض المواضع في الصحيح (٤٨١٣)، بواسطة الحسن، وقيل: إنه الحسن بن شجاع البلخي، وهو أصغر من البخاري.(٤٢)

٣- أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري، الأموي مولاهم الفقيه المصري أبو عبدالله، وراق ابن وهب، ثقة. مات سنة خمس وعشرين ومئتين.(٤٣)

---

(٤٠) انظر: الجرح والتعديل (٦/٧) التقريب:(٥٢٧٢).

(٤١) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٦٧/٢) (٤٨٢)، والتقريب:(٤٤١).

(٤٢) انظر: «تقييد المهمل» (ص٣٧٤)، و«فتح الباري» (٥٥٢/٨)، و«هدي الساري» (ص٢٣١).

(٤٣) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٥٠/٢) (٥٧٢)، والتقريب:(١٠٧/١) (٥٣٧)

روى له البخاري في الصحيح، عن شيخه: عبدالله بن وهب المصري.

صرح البخاري بالسماع منه في مواضع كثيرة جدا، منها: (٢٠٢) (٢١٠) (٣٠٨) (٧٣١٤).

٤- هِشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة بن أبَان السلمي، أبو الوليد الدمشقي، الخطيب، (خطيب المسجد الجامع).

قال ابن حجر: صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.(٤٤)

روى عنه البخاري في الصحيح: أربعة أحاديث.

صرح البخاري بالتحديث عنه، انظر: (٢٠٧٨)، (٣٦٦١)، وعلق عنه في: (٤١٨٧)، (٥٥٩٠).

أخرج البخاري عن هشام عن صدقة بن خالد في موضعين، (٣٦٦١ و٥٥٩٠).

ومن عادة البخاري ألا يروي للراوي إلا إذا عرف صحيح حديثه من سقيمه، فقال: "وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه".(٤٥)

٥- خَليفة بن خيّاط بن خليفة بن خياط، أبو عمرو التميمي العُصْفُري البصري. لقبه شَبَاب، أحد الحفاظ المصنفين من شيوخ البخاري.

قال ابن عدي (٥١٧/٣): له حديث كثير وتصانيف، وهو مستقيم الحديث، صدوق، من المتيقظين.

وقال ابن حبان في الثقات: (١٣١٨٠): كان متقنا عالما بأيام الناس وأنسابهم.

وقال العقيلي (١٢٢): غمزه ابن المديني، وتعقب ذلك ابن عدي بأنه من رواية الكُدَيمي عن ابن المديني، والكديمي ضعيف، لكن روى الحسن بن يحيى، عن ابن المديني نحو ذلك.

وقال ابن أبي حاتم (١٧٢٨): ما رضي أبو زرعة يقرأ علينا حديثه، وقال أبو حاتم: لا أحدث عنه؛ هو غير قوي، كتبت من مسنده ثلاثة أحاديث عن أبي الوليد، ثم أتيت أبا الوليد فسألته عنها فأنكرها، وقال: ما هذه من حديثي، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه.

---

(٤٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٥١/١٢) (٤٩٥٣)، المختلطين للعلائي (٤٤)، التقريب:(٧٣٠٣).

(٤٥) «العلل الكبير للترمذي» (ص٣٩٤).

قال ابن حجر «هدي الساري» (ص٤٠١): هذه الحكاية محتملة، وجميع ما أخرجه له البخاري أن قرنه بغيره، قال: حدثنا خليفة وذلك في ثلاثة أحاديث، وإن أفرده علق ذلك فقال: قال خليفة. قاله أبو الوليد الباجي، ومع ذلك فليس فيها شيء من أفراده»

صرح البخاري بالتحديث عنه في الصحيح انظر: (٣٩٩٦)، (٤١٢٠)، (٦٨٠٧)، (٧٠١٤).

وربما قال: زاد خليفة (٤٠٩٠).

أو: قال لي خليفة. (١٦٥١)، وذكر الحافظ في الفتح: (٤٥/١٣) أن أكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهذه الصيغة، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا، **وكأنه** أخذ ذلك عنه في المذاكرة.(٤٦)

وأكثر شيوخه الذين روى لهم البخاري من طريقه: يزيد بن زريع، ومعتمر بن سليمان.

وقد يروي البخاري عن خليفة، عن أحد كبار شيوخه، مثل: محمد الأنصاري.(٤٧)

٦- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بإسحاق بن راهويه، أمير المؤمنين في الحديث والفقه.

قال ابن حجر: ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير.

مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وله اثنتان وسبعون سنة.(٤٨)

أكثر عنه البخاري في الصحيح.

ولم يرو البخاري عن: إسحاق، عن المغيرة بن سلمة، عن وهيب، سوى موضع واحد.(٤٩)

---

(٤٦)انظر: الجرح والتعديل (١٧٢٨)، الضعفاء للعقيلي (١٢٢)، ثقات ابن حبان (١٣١٨٠)، الكامل لابن عدي (٥١٧/٣)، «هدي الساري» (ص٤٠١) «فتح الباري» (٤٥/١٣).

(٤٧) انظر: «فتح الباري» (٣١٤/٧).

(٤٨) التقريب:(٣٣٢).

(٤٩) انظر: «تحفة الأشراف» (١٢٤/٤) (٤٧٧٣). والمغيرة هو: المغيرة بن سلمة المخزومي، أبو هشام البصري، "ثقة ثبت"، مات سنة مئتين. انظر: «الجرح والتعديل»(١٠٠٣)، و«التقريب»(٦٨٣٨). وقد حكم أبو حاتم على بعض حديثه بالخطأ كما في العلل(٢٠٧٦)، وحكم الدارقطني بالوهم في حديث له. انظر العلل(٣٨٢)، (٢٠٠٢). وأخرجَ النسائي(٣٤٦١)

صرح البخاري بالتحديث عن إسحاق كثيرا، انظر مثلا: (١٢٨)، (١٣٥)، (٣٦٩)، وعلق عنه مثل: (٦٥٥٢).

المبحث الثالث: الواسطة بين البخاري وبين شيوخه.

بالنظر إلى شيوخ البخاري فإنهم ليسوا على درجة واحدة من حيث الطبقة، أو الضبط، وليست مروياتهم في درجة واحدة من حيث الصحة والإتقان، وقد أدى ذلك إلى تنويع البخاري لعرض صيغ الأداء التي استخدمها في صحيحه.

لذا فإن البخاري في روايته عن قدماء شيوخه يروي أحيانا بدون واسطة، وفي كثير من الروايات يروى عنهم بواسطة شيوخ آخرين، فقد روى بواسطة عن شيخه: المكي بن إبراهيم، ومعاوية بن عمرو، وعبيدالله بن موسى وهؤلاء من كبار شيوخه. وروى بواسطة عن شيخه: عفان وهو من كبار شيوخه، وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة.(٥٠)

وروى بواسطة عن شيخه: محمد بن عبدالله الأنصاري وهو من كبار شيوخه.(٥١)

وروى بواسطة عن شيخه: أبي عاصم: الضحاك بن مخلد، وهو من كبار شيوخه.(٥٢)

وهذا يؤكد عناية البخاري بصيغ التحديث، والاهتمام بها، ولو نزل الإسناد، ولذا فكثيرا ما نجد في سنده شيخين من مشايخه يروي أحدهما عن الآخر، وفي هذا دليل قاطع على اهتمامه بالإسناد والاتصال وبعده عن التدليس.

بهذا الإسناد حديثا تكلم فيه، كما في «تهذيب التهذيب» (٣٩١/١)، وبُغية الرّاغب(ص:٧١).

(٥٠)"فتح الباري" (١١٢/٥).

(٥١)"فتح الباري" (٣١٤/٧).

(٥٢)"فتح الباري" (٣٩٩/٧). ويحتمل أن يكون هذا مما فاته سماعه منه؛ كغيره من الأحاديث التي يدخل بينه وبينه فيها واسطة.

وأما نزول إسناد البخاري لمقاصد الصحة والاتصال وغير ذلك، فهذا كثير في الصحيح، قال ابن حجر: وقد نزل البخاري في هذا الإسناد لأنه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان، بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد، وهنا بينه وبينه ثلاثة أنفس.(٥٣)

وكما أن البخاري قد يروي بواسطة عن كبار شيوخه، فقد يروي أيضا بواسطة عن الطبقة الوسطى من شيوخه، مثل: عبيد الله بن معاذ.(٥٤)

وقد ينزل البخاري في الإسناد ويروي عن طبقة تلاميذه.

روى عن: (محمد بن عثمان بن كَرَامة) وهو من صغار شيوخ البخاري، وقد شاركه في كثير من شيوخه.(٥٥)

ومثل روايته عن الحسين، وقيل إنه الحسين بن محمد بن زياد النيسابوري. المعروف بالقباني، وكان عنده مسند أحمد بن منيع سمعه منه، وقد عاش الحسين القباني بعد البخاري ثلاثا وثلاثين سنة، وكان من أقران مسلم، فرواية البخاري عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر. وأحمد بن منيع شيخ الحسين فيه من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري، فلو رواه عنه بلا واسطة لم يكن عاليا له.(٥٦)

ومن أسباب رواية البخاري عن بعض شيوخه بواسطة، أن يكون فاته سماع ذلك الحديث من ذلك الشيخ، أو يكون كتب عنه، لكنه لم يكتب عنه ذلك الحديث الذي ذكره البخاري: مثل: (معلى بن منصور) وهو من كبار شيوخ البخاري. روى عنه البخاري في الجامع بواسطة (٢١٩٧)، ووقع في نسخة الصغاني، قول البخاري: كتبت أنا عن معلى بن منصور، إلا أني لم أكتب عنه هذا الحديث» (٥٧)

---

(٥٣)انظر: الصحيح (١٧١) و«فتح الباري» (١/٢٧٤).

(٥٤)انظر: «فتح الباري» (٨/٧١٦).

(٥٥)«فتح الباري» (١١/٣٤١).

(٥٦)انظر: «فتح الباري» (١٠/١٣٧).

(٥٧)"فتح الباري" (٤/٣٩٧).

إذا فهذا هو الأصل وهو الرواية الصريحة بالصيغ المعروفة عن شيوخه وإن نزلوا وتعددوا، كأن يروي شيخ من شيوخه عن شيخ آخر، فيقدم صحة الإسناد وإن نزل عددا.

وقد يسلك البخاري طريقة أخرى، يستخدمها عن بعض شيوخه المتكلم عنهم، إشارة إلى الانتقاء من حديثهم وروايتهم.

فمن شيوخ البخاري: عبدالله بن صالح كاتب الليث، أكثر البخاري عنه من المعلقات، وعلق عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه.(٥٨)

قال ابن حجر: «وأما التعليق عن الليث من رواية عبدالله بن صالح عنه فكثير جدا، وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري وتعجب منه، كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها؟ فقال: هذا عجيب يحتج به إذا كان منقطعا، ولا يحتج به إذا كان متصلا، وجواب ذلك.. أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه، لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة، فلهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنيعه، فلا مشاحة فيه»(٥٩)

وقيل إن البخاري قد يطلق قال لبعض شيوخه فيما لم يسمعه منه ويكون بينهما واسطة، مثل قوله: (٦٦٥٣)، (وقال عمرو بن عاصم إلخ) حديث إن ثلاثة من بني إسرائيل.. وصله فقال: (٣٤٦٤)، حدثنا أحمد بن إسحاق، حدثنا عمرو بن عاصم وساقه.(٦٠)

وعلق البخاري عن شيخه أبي عاصم عن جرير بن حازم (٣١٤٥)، ولما ساقه موصولا أدخل بينه وبين أبي عاصم واسطة (٩٢٣). وهو من المواضع التي تمسك بها من زعم أن البخاري قد يعلق عن بعض شيوخه ما بينه وبينهم فيه واسطة مثل هذا.(٦١)

---

(٥٨) "فتح الباري" (٢٨/١)، (٤١/٨).

(٥٩)«هدي الساري» (ص٤١٥). انظر من أمثلته في الحاشية السابقة.

(٦٠)«فتح الباري» (٥٤٠/١١).

(٦١)«فتح الباري» (٢٥٤/٦).

وعلق عن موسى بن إسماعيل التبوذكي (٣٢١٤)، ووصله في موضع آخر (٤١١٨)، قال: حدثنا موسى، به. وهو مما يدل على أنه قد يعلق عن بعض مشايخه ما سمعه منه، فلم يطرد له في ذلك عمل مستمر فإن كلا من أبي عاصم، وموسى من مشايخه، وقد علق عن أبي عاصم ما أخذه عنه بواسطة، وعلق عن موسى ما أخذه عنه بغير واسطة، ففيه رد على من قال: كل ما يعلقه عن مشايخه محمول على أنه سمعه منهم، وفيه رد على من قال: إن الذي يذكر عن مشايخه من ذلك يكون مما حمله عنهم بالمناولة؛ لأنه صرح في المغازي بتحديث موسى له بهذا الحديث، فلو كان مناولة لم يصرح بالتحديث.(٦٢)

(٦٢) انظر: «فتح الباري» (٦/٣١٠).

الفصل الثالث

الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه عن شيوخه بصيغة غير صريحة

الأحاديث المرفوعة التي علقها الإمام البخاري في صحيحه، يمكن أن يلتمس غرضه من ذلك بجوابين: أحدهما: مجمل، والآخر مفصل.

أما المجمل: فيقال: إن الأصل هو عدم تعليق الحديث، لأن الحديث الصحيح لابد فيه من تحقق شروطه وانتفاء موانعه، ومنها التحقق من اتصال الحديث وعدم انقطاعه بأي نوع من أنواع الانقطاع، فالخروج عن هذا الأصل إلى أمر محتمل –أعني الصيغ غير الصريحة، وهذا الأمر المحتمل غير مقطوع بقدحه– فهو إما أن يدل افتراضا على أمر لا يؤثر ولا يقدح في صحة الحديث، أو يدل على أمر محتمل، أو يدل على أمر قادح في صحة الحديث، والأمر الأخير منتف: لكون هذه الأحاديث داخلة في مسمى الصحيح إجمالا، فتعين الاحتمال الأول.

ويقال أيضا: إن عدم التصريح بالسماع محمول على الاتصال عند الجمهور لوجود المعاصرة، ويحمل كذلك على مذهب البخاري لكون شيوخه هؤلاء قد ثبت منه لقيهم وسماعهم وليس هو بمدلس، فيحمل ما رواه على الاتصال عموما من باب إحسان الظن.

وأما من جهة العلة، فليس فيها ما رده أحد من أئمة الحديث المتقدمين، لينظر فيه وينقل قوله، وكذلك من نقد الصحيح من أئمة الحديث، ويمكن أن يقال: إن عدم كلام المحدثين فيه لكونه خارج شرط الصحيح، لأنه قد يكون معلقا ملحقا بالصحيح وليس من أصوله، وهذا لا ينفي أصل نقد الحديث.

وعلى كل حال: فالتعليق يشير إلى وقوع قصور ما في الإسناد، أو المتن، أو فيهما معا، ومنها: قصور في صفة تحمل البخاري.

وأما التفصيلي: فينظر في كل حديث بحسبه، إن شاء الله تعالى، في موضعه من هذا البحث،[٦٣] ويمكن تقسيم الكلام عليها إلى مبحثين:

(٦٣) أفردت حديث المعازف برسالة مستقلة؛ لطول مباحثه، وكثرتها.

المبحث الأول: ما وقع التعليق فيه لأمر إسنادي.

الحديث الأول:

قال البخاري: (١٩٣٨) وَيُرْوَى عن الْحَسَنِ عن غَيْرِ وَاحِدٍ مَرْفُوعًا، فَقَالَ: "أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ".

وَقال لِي عَيَّاشٌ:(٦٤) حَدَّثَنَا عبدالْأَعْلَى حَدَّثَنَا يُونُسُ عن الْحَسَنِ مِثْلَهُ.

قِيلَ لَهُ: عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ.

أشار المزي في التحفة (١٥٥٤٨) إلى كون البخاري خرجه معلقا.

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٤/٤٤١) (٨٢٧٥) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْفَارِسِيُّ، أنبأ أَبُو إِسْحَاقَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا أَبُو أَحْمَدَ بن فَارِسٍ، ثنا مُحَمَّدُ بن إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، **حَدَّثَنِي** عَيَّاشٌ، حَدَّثَنِي عبدالْأَعْلَى، عن يُونُسَ، عن الْحَسَنِ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والحديث في مطبوع التاريخ الكبير للبخاري (٢/١٧٩): بفظ: «وَقال عياش، عن عبدالأعلى، به»

وأشار ابن حجر إلى أن رواية البيهقي من طريق البخاري هي من طريقه في كتاب التاريخ، وفيها النص على التحديث، ثم قال: ورواية البخاري في التاريخ لحديث عبدالأعلى مما يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه إذا قال: " قال لي " فهو محمول على السماع.(٦٥)

---

(٦٤) هو عياش بن الوليد، صرح البخاري بالسماع منه في الصحيح في مواضع، انظر: ترجمته في الفصل الثاني.

(٦٥) «تغليق التعليق» (٣/١٨٢).

ويلاحظ أن البيهقي في سننه نقله عن الصحيح أولا بدون صيغة صريحة، ثم أسنده من طريق آخر بصيغة التحديث. وهو الإسناد الذي أشار ابن حجر إلى أنه في التاريخ.

ولكن الإسناد في مطبوع التاريخ الكبير هكذا: " وقال عياش: عن عبدالأعلى عن يونس عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم" مثل ما ذكره البخاري في الصحيح.

وقال الحافظ أيضا: وفي بعض النسخ من البخاري: قال لي عياش، وفي التاريخ حدثني عياش. «هدي الساري» (ص٣٩).

قال البخاري: " يروى عن الحسن قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال محمد: ويحتمل أن يكون سمع من غير واحد".(٦٦)

وقال علي بن المديني: رواه بعضهم عن عطاء بن السائب، عن الحسن، عن معقل بن سنان الأشجعي. ورواه بعضهم عن عطاء بن السائب، عن الحسن، عن معقل بن يسار. ورواه بعضهم عن الحسن، عن أسامة. ورواه بعضهم عن الحسن، عن علي. ورواه بعضهم عن الحسن، عن أبي هريرة. ورواه التيمي فأثبت روايتهم جميعاً رواه عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم، – وإن كان الحسن لم يسمع من عامة هؤلاء، ولا لقيه عندنا –منهم ثوبان ومعقل بن سنان وأسامة وعلي وأبو هريرة».(٦٧)

وساق الدارقطني (٦٨) الخلاف في سنده، ثم قال: وقال أبو حرة عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. ثم قال الدارقطني: فإن كان حفظه فقد صحت الأقاويل كلها عن الحسن.

قال الحافظ: يريد بذلك انتفاء الاضطراب، وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين، ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكأنه حصل له بعد الجزم تردد.(٦٩)

وقد ذكر البخاري حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم ساق حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم، وحديث ابن عباس أمثلهما إسنادا، والقياس مع حديث ابن عباس، ولهذا قال الحافظ: وكأن هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث أفطر الحاجم والمحجوم.(٧٠)

---

(٦٦) «ترتيب علل الترمذي الكبير» (ص١٢٣) (٢١١)، وساق البخاري طرق الحديث، والخلاف في روايته، في التاريخ الكبير (١٧٩/٢).

(٦٧) انظر: «العلل لابن المديني» (٦٨)، و«تحفة الأشراف» (٤٦٢/٨)، «١١٤٦٨»، و«العلل» لابن أبي حاتم (٦٥٧).

(٦٨) في العلل (٢٦١/١٠) (١٩٩٩).

(٦٩) «فتح الباري» (١٧٧/٤).

(٧٠) انظر: «فتح الباري» (١٧٧/٤).

والذي يظهر من هذا: أن غرض البخاري من عدم التصريح بصيغة التحديث، كون الحديث ليس على شرطه، للاختلاف فيه على الحسن، فروي من قوله، وروي موقوفا، ومرفوعا مع الشك وبدونه، ومرسلا، وإعلاله بعدم سماع الحسن للحديث من بعض الصحابة، مع تراجع الحسن أخيرا عن رفع الحديث، فاقتضى هذا الصنيع من البخاري.

ويضاف إلى ذلك: النزاع في مدلوله، والخلاف في فقهه، فكأن البخاري يميل إلى كون الحجامة لا تفطر، كما يفهم من سياق البخاري لأحاديث الباب.

لذا ذكر البخاري: (باب الحجامة والقيء للصائم) أي: هل يفسدان الصوم؟ فلعله جمع بين القيء والحجامة مع تغايرهما، وعادته تفريق التراجم إذا نظمها خبر واحد فضلا عن خبرين، فلعله صنع ذلك لاتحاد مأخذهما؛ لأنهما إخراج والإخراج لا يقتضي الإفطار، وقد أومأ ابن عباس إلى ذلك، ولم يذكر البخاري حكم ذلك، ولكن إيراده للآثار المذكورة يشعر بأنه يرى عدم الإفطار بهما، ولذلك عقب حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم" بحديث: أنه صلى الله عليه وسلم، احتجم وهو صائم.(٧١)

الحديث الثاني:

قال البخاري: (٣٨٢١) وَقال إِسْمَاعِيلُ بن خَلِيلٍ(٧٢): أَخْبَرَنَا **عَلِيُّ بن مُسْهِرٍ**، عن هِشَامٍ، عن أَبِيهِ، عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتِ: اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، أُخْتُ خَدِيجَةَ، عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى

(٧١) انظر: «فتح الباري» (١٧٤/٤).

(٧٢) وانظر: «تحفة الأشراف» (١٧١٠). ولم يذكر أنه معلق.

وقد صرح البخاري بالسماع من شيخه في مواضع في الصحيح، انظر ترجمته في الفصل الثاني.

وقد نزل البخاري في الرواية عنه في الصحيح: **بواسطة** الحسن.

قال الإمام البخاري (٤٨١٣): حَدَّثَنِي الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن خَلِيلٍ: أَخْبَرَنَا عبدالرَّحِيمِ، عن زَكَرِيَّاءَ بن أَبِي زَائِدَةَ، عن عَامِرٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنِّي أَوَّلُ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بَعْدَ النَّفْخَةِ الْآخِرَةِ..». الحديث

قوله: (حدثني الحسن) قال ابن حجر: كذا في جميع الروايات غير منسوب، وقد اختلف فيه:

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ فَارْتَاعَ لِذَلِكَ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ هَالَةَ" قَالَتْ: فَغِرْتُ، فَقُلْتُ: مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ، حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ، هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ خَيْرًا مِنْهَا.

قال أبو عوانة في صحيحه: عن محمد بن يحيى الذهلي، عن إسماعيل بن خليل بهذا. «تغليق التعليق» (٨١/٤) وفي «إتحاف المهرة» (٣١٤/١٧) (٢٢٣٠٤): ذكر محمد بن يحيى، ثنا إسماعيل بن الخليل.. به.

أخرجه مسلم (٦٣٦٣)، عن سُوَيْد بن سَعِيدٍ،

والطبراني (٢٠٦١٩) – من طريق: محمد بن سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، وأيضا: (٢٠٦١٩) من طريق: منجاب بن الْحَارِثِ،

ثلاثتهم: (سويد، والأصبهاني، ومنجاب) عن **علي بن مُسْهِرٍ**، به، بنحوه.

*وأخرجه البخاري (٣٨١٨)، ومسلم (٢٤٣٥) من طريق: حفص بن غياث. ببعضه بمعناه.

والبخاري في "صحيحه" (٦٠٠٤)، (٧٤٨٤)، ومسلم (٢٤٣٥) من طريق: أبي أسامة: حماد بن أسامة. ببعضه بمعناه.

والبخاري (٣٨١٧) من طريق: حميد بن عبدالرحمن. ببعضه بمعناه.

ومسلم (٢٤٣٤) من طريق: عبدة بن سليمان الكلابي. واقتصر فيه على تبشير خديجة ببيت في الجنة.

والبخاري (٣٨١٦) من طريق: الليث بن سعد. ببعضه بمعناه.

ومسلم (٢٤٣٥) من طريق: أبي معاوية الضرير. ببعضه بمعناه.

والبخاري (٥٢٢٩) من طريق: النضر بن شميل، ببعضه بمعناه.

فجزم أبو حاتم سهل بن السري: بأنه الحسن بن شجاع البلخي الحافظ، وهو أصغر من البخاري لكن مات قبله وهو معدود من الحفاظ، ووقع في المصافحة للبرقاني، أن البخاري قال في هذا الحديث: "حدثنا الحسين" بضم أوله مصغر، ونقل عن الحاكم أبي أحمد: أنه الحسين بن محمد القباني.

انظر: «فتح الباري» (٥٥٢/٨)، و«هدي الساري» (ص٢٣١) و«تقييد المهمل» للجياني (ص٣٧٤).

ثمانيتهم: (علي، وحفص، وحماد، وحميد، وعبدة، والليث، وأبو معاوية، والنضر) عن هشام.

وأخرجه مسلم (٢٤٣٥) من طريق: (الزهري) ببعضه بمعناه.

كلاهما: (هشام، والزهري) عن عروة بن الزبير.

وأخرجه الإمام أحمد (٢٥٨١٠)، (٢٥٨٤٩)، وابن حبان (٧٠٠٨)، والحاكم (٧٨٦٦) من طريق: موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي. بنحوه، وفي آخره زيادة.

كلاهما: (عروة، وطلحة) عن عائشة، به.

تنبيه: الحديث باللفظ المذكور مروي من طريق **علي بن مسهر**(٧٣)، من عدة أوجه، وما عدا طريق: علي بن مسهر، فيختلف لفظه ومعناه، إلا أن بينهما اشتراكا ما في أصل القصة، ولم يذكر استئذان هالة إلا في طريق علي بن مسهر، فيحتمل أنهما حديث واحد، ويحتمل أنهما حديثان، وقد اكتفى المزي بتخريجه من طريق ابن مسهر للبخاري ومسلم فقط.(٧٤)

قال الحافظ: «قوله: (وقال إسماعيل بن خليل) كذا في جميع النسخ التي اتصلت إلينا بصيغة التعليق، لكن صنيع المزي يقتضي أنه أخرجه موصولا،

---

(٧٣) علي بن مسهر القرشي من أنفسهم، من ثقات أتباع التابعين.

ولي قضاء أرمينية، فلما سار إليها اشتكى عينه، فجعل يختلف إليه متطبب، فقال القاضي الذي بأرمينية: أكحله بشيء يذهب عينه حتى أعطيك كذا وكذا، فكحله بذلك الكحل، فذهبت عينه، فرجع إلى الكوفة أعمى.

قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله يقول: أما علي بن مسهر، فلا أدري كيف أقول، ثم قال: إن علي بن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه. وأنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمع المؤذن قال: "وأنا"، وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل.

وذكر الأثرم أيضًا عن أحمد أنه أنكر حديثًا، فقيل له: رواه علي بن مسهر! فقال: إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره وإلا فليس بشيء يعتمد.

"الضعفاء" للعقيلي ٣/٢٥١، "شرح علل الترمذي" ٢/٥٨٣، تهذيب الكمال (٤١٣٧).

(٧٤) «تحفة الأشراف» (١٢/١٨٤): (١٧١٠)، وانظر: «إتحاف المهرة» لابن حجر: (١٧/٣١٤): (٢٢٣٠٤).

وقد أخرجه أبو عوانة، عن محمد بن يحيى الذهلي، عن إسماعيل المذكور، وأخرجه مسلم، عن سويد بن سعيد، والإسماعيلي من طريق الوليد بن شجاع كلاهما عن علي بن مسهر»[٧٥]

ولعل البخاري علقه لأمور يمكن استنباطها، من أظهرها ما يتعلق بالحديث من جهة الإسناد: فيحتمل عدم سماع البخاري له من **إسماعيل بن خليل** مع كونه من شيوخه؛ ذلك أنه روى عنه في الصحيح بواسطة (٤٨١٣)، فلعله يستفاد من ذلك احتمالية عدم سماعه لهذا الحديث بعينه.

وتعليق البخاري عن بعض شيوخه شيئا لم يروه عنهم محل نظر وبحث:

ذكر البخاري حديث جندب بن عبدالله البجلي (١٣٦٤) قال فيه: قال حجاج بن منهال: حدثنا جرير بن حازم وقد وصله في ذكر بني إسرائيل، فقال (٣٤٦٣): حدثنا محمد، حدثنا حجاج بن منهال فذكره. قال ابن حجر: وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه فيه واسطة.[٧٦]

وقال البخاري (٣١٤٥) "وزاد أبو عاصم، عن جَرِيرٍ قال: سمعت الْحَسَنَ يقول: حدثنا عَمْرُو بن تَغْلِبَ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بِمَالٍ أَوْ بِسَبْيٍ فَقَسَمَهُ، بِهَذَا.

هذا الحديث خرجه البخاري (٩٢٣) عن محمد بن معمر، عن أبي عاصم: الضحاك بن مخلد..

فمرة علقه البخاري عن شيخه أبي عاصم مباشرة، ومرة أسنده عن شيخه أبي عاصم بواسطة محمد بن معمر.

---

(٧٥) «فتح الباري» (١٣٩/٧)، وانظر: «تغليق التعليق» (٨١/٤)، و«إتحاف المهرة» لابن حجر: (٣١٤/١٧): (٢٢٣٠٤).

(٧٦) «فتح الباري» (٢٢٦/٣).

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن معمر، نسبه ابن السكن، عن الفربري، وقيل: هو الذهلي.

قوله: (حدثنا حجاج) هو ابن منهال. وجرير هو ابن حازم، والحسن هو البصري. «فتح الباري» (٤٩٩/٦).

قال ابن حجر: وهو من المواضع التي تمسك بها من زعم أن البخاري قد يعلق عن بعض شيوخه ما بينه وبينهم فيه واسطة مثل هذا، فإن أبا عاصم شيخه وقد علق عنه هذا هنا، ولما ساقه موصولا أدخل بينه وبين أبي عاصم واسطة.(٧٧)

ومن الاحتمالات: التردد في سماع الحديث من شيخه، ولكن يعكر على هذا أنه لو كان شاكا لبينه كما في قوله: (٥٩٣٠) حدثنا عثمان بن الهيثم - أو محمد، عنه - عن ابن جريج، أخبرني عمر بن عبدالله بن عروة، سمع عروة، والقاسم يخبران، عن عائشة قالت: طيبت.. الحديث.

ومحمد هو محمد بن يحيى الذهلي، وعثمان أحد شيوخ البخاري، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة مثل: (٤٤٢٥)، وأخرج أحاديث عنه معلقة (٣٢٧٥) وأخرج عنه حديثا بمثل هذا التردد (٦٦٦٥).(٧٨)

ومن الاحتمالات: أن يكون سبب التعليق تفرد علي بن مسهر، باللفظ المذكور، فكأنه مختصر، ولم يذكر فيه رد النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة.

قال ابن حجر: لا يلزم من كونه لم ينقل في هذه الطريق أنه صلى الله عليه وسلم رد عليها عدم ذلك، بل الواقع أنه صدر منه رد لهذه المقالة.. والحديث يفسر بعضه بعضا.(٧٩)

ثم ذكر قول عائشة: فقلت: أبدلك الله بكبيرة السن حديثة السن، فغضب حتى قلت: والذي بعثك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا بخير.(٨٠).

وأيضا: إدلال المحبة ليس موجبا للصفح عن حق الغير، بخلاف الغيرة فإنما يقع الصفح بها لأن من يحصل لها الغيرة لا تكون في كمال عقلها، فلهذا تصدر منها أمور لا تصدر منها في حال عدم الغيرة.(٨١)

---

(٧٧) «فتح الباري» (٦/٢٥٤).

(٧٨) انظر: «فتح الباري» (١٠/٣٧١).

(٧٩) انظر: «فتح الباري» (٧/١٤٠).

(٨٠) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣/١٤) (٢٣)، من طريق: ابن أبي نجيح، عن عائشة، ولم يسمع منها.

(٨١) انظر: «فتح الباري» (٧/١٤١).

قال ابن كثير: «وهذا ظاهرٌ في التقريرِ على أنَّ عائشةَ خير من خديجة، إمَّا فضلًا وإما عِشْرَةً. إذْ لم ينكر عليها ولا ردَّ عليها ذلك، كما هو ظاهرُ سياقِ البخاري.»(٨٢)

الحديث الثالث:

قال البخاري: (٥٠٧٦) وَقال أَصْبَغُ:(٨٣) أَخْبَرَنِي ابن وَهْبٍ، عن يُونُسَ بن يَزِيدَ، عن ابن شِهَابٍ، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنَتَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ، فَاخْتَصِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرْ".

أخرجه الفريابي في القدر (٤٣٧) قال: حدثني محمد بن إسحاق أبو بكر،

وأبو بكر الجوزقي في الجمع بين الصحيحين -كما في «تغليق التعليق» (٣٩٦/٤) (٥٠٧٦)- أنا أبو حامد بن الشرقي ومكي بن عبدان قالا ثنا محمد بن يحيى، وزاد بعد قوله العنت: فأْذَنْ لي أن أختصي.

والإسماعيلي عن القاسم عن الرمادي. -كما في «تغليق التعليق» (٥٠٧٦)-،

ثلاثتهم: (محمد بن إسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والرمادي) عن أصبغ،

وأخرجه أبو عوانة كما في «المستخرج» (١٩١/١١) (٤٤٤٥) عن يونس بن عبدالأعلى،(٨٤)

والبيهقي (١٣٥٩٥) من طريق: حرملة بن يحيى التجيبي،

ثلاثهم: (أصبغ، ويونس بن عبدالأعلى، وحرملة) عن ابن وهب -كما في القدر لابن وهب(١٦)-، عن يونس بن يزيد.

---

(٨٢) «البداية والنهاية» (٣٧٠/٣).

(٨٣) ذكره المزي في التحفة (١٥٣٣١) وأشار إلى رواية البخاري له تعليقا.

وأصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري، وراق ابن وهب، ثقة، صرح البخاري بالسماع منه في مواضع كثيرة جدا. انظر: ترجمته في الفصل الثاني.

(٨٤) هذا الطريق فات الحافظ فلم يذكره.

والبزار في "مسنده" (٢٩٢/١٤) (٧٩٠١) (بمعناه.) والنسائي (٤/٣٢١٥) من طريق: الأوزاعي. وقال النَّسَائي: الأوزاعي لم يسمع هذا الحديث من الزُّهْري، وهذا حديث صحيحٌ قد رواه يونس، عن الزُّهْري.

كلاهما (يونس بن يزيد، والأوزاعي) عن **ابن شهاب الزهري**، به.

هذا الحديث ذكره البخاري في صحيحه معلقا.

قال البيهقي: أخرجه البخاري في الصحيح، فقال: "وَقال أَصْبَغُ: أَخْبَرَنِي ابن وَهْبٍ" فذكره.(٨٥)

قال ابن حجر: «قوله (وقال أصبغ) كذا في جميع الروايات التي وقفت عليها، وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال فيه حديثا (٨٦)، وقد وصله جعفر الفريابي في كتاب القدر والجوزقي في الجمع بين الصحيحين والإسماعيلي من طرق: عن أصبغ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حرملة، عن ابن وهب، وذكر مغلطاي أنه وقع عند الطبري رواه البخاري، عن أصبغ بن محمد وهو غلط، هو أصبغ بن الفرج ليس في آبائه محمد».(٨٧).

وقال أيضا: «أخرجه في أوائل النكاح فقال: قال أصبغ - يعني ابن الفرج - أخبرني ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، ووصله الإسماعيلي، والجوزقي، والفريابي في كتاب القدر، كلهم من طريق: أصبغ به..».(٨٨).

---

(٨٥) «السنن الكبرى - البيهقي» (١٢٧/٧) (١٣٤٦٥).

(٨٦) هكذا في المطبوع. وفي بعض المصادر: " قال فيه حدثنا".

ومن عادة أبي نعيم في المستخرج أن الحديث إذا رواه البخاري بصيغة صريحة مثل حدثنا، فإنه يقول: رواه عن فلان..، وإذا وقع بصيغة "قال" دون ذكر صيغة صريحة بالتحديث فيذكر أنه: أخرجه بلا رواية.

قال ابن حجر: وأما أبو نعيم فقال في المستخرج: "رواه عن..."، ومقتضاه أن يكون وقع عنده، "حدثنا محمد" أو "قال لي محمد"؛ لأن عادته إذا وقع بصيغة "قال" مجردة أن يقول: أخرجه بلا رواية، يعني صيغة صريحة. «فتح الباري»(٥٠٦/١٣).

(٨٧) «فتح الباري» (١١٩/٩).

(٨٨) «فتح الباري» (٤٩٢/١١).

وقال في بعض تعليقات البخاري عن أصبغ: «لم يقل في أول الإسناد أنبأنا أصبغ بل قال: "قال أصبغ" لكن أصبغ من شيوخ البخاري قد أكثر عنه في الصحيح، فعلى قول الأكثر هو موصول كما قرره ابن الصلاح في علوم الحديث وعلى قول ابن

ويحتمل والله أعلم: أن هذا الحديث لم يسمعه البخاري من شيخه المذكور في الإسناد، بقرينة عدم تصريحه بالسماع منه خلافا لعادته في التصريح بالتحديث عن شيخه، ولذا علقه ولم يذكر السماع منه.

ومن الاحتمالات: أن يكون أخذه للحديث مذاكرة أو نحو ذلك.

ويحتمل: أنه رواه عن شيخه الذهلي، عن أصبغ، ثم حذف الذهلي، وقد رواه الذهلي عن أصبغ، كما في بعض المصادر المذكورة في تخريج الحديث. والله أعلم.

ويشبه هذا الإسناد:

ما ذكره البخاري تعليقا (٢٧٥٣) عن أصبغ، عن ابن وهب عن يونس عن **ابن شهاب**.

قال الحافظ: وصله الذهلي في **الزهريات**، عن: أصبغ.(٨٩).

ولهذا نظائر في الجامع الصحيح...(٩٠).

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري (٥٩٣٣) وقال ابن أَبِي شَيْبَةَ:(٩١)حَدَّثَنَا يُونُسُ بن مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عن زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ".

حزم هو منقطع وهذا كلام الإسماعيلي يشير إلى موافقته، وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك. «فتح الباري» (٥٩١/٩)

(٨٩) «فتح الباري» (٣٨٣/٥).

(٩٠) انظر: البخاري حديث (٥١٤٥)، وكلام ابن حجر في «فتح الباري» (٢٠١/٩).

(٩١) رمز له المزي بالتعليق في «تحفة الأشراف» (٢٧٣/١٠) (١٤٢١٩). ولم يعين شيخ البخاري، هل هو أبو بكر، أو عثمان؟ بل قال: " قال ابن أبي شيبة: عن يونس بن محمد.. ".

صرح البخاري بالتحديث عن عثمان بن أبي شيبة، انظر مثلا: (٧٠)، (٢٢٥)، (٥٠٨)، (١٠٠٧)، (١٣٤٠)، (١٤٢٥)، (١٤٣٣)، (١٤٦٧)، (١٧٥١)، (١٨٣٤)، (١٩٣٧)، (١٩٦٤)، (٢٠٦٥)، (٢٤٤٣).

وصرح بالتحديث عن أبي بكر عبدالله بن أبي شيبة، انظر: (١٢١٦) (١٩٥٩)، (٢٠٤٤)، (٢٩٣٤)، (٣٠٩٧)،

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٥٧٤٠) (بلفظه.)

وأحمد (٨٥٨٩) (بلفظه.)

والبزار (٨٧٠٩) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، وإبراهيم بن زياد الصائغ.

والبيهقي (٤٢٩٥) من طريق: أحمد بن الأزهر النيسابوري، وعباس الدوري.

ستتهم: (أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد، والجوهري، والصائغ، والنيسابوري، والدوري)، عن يونس بن محمد المؤدب، عن **فليح**، به.

وقد أخرج البخاري معناه مختصرا من وجه آخر بلفظ: (أُتِيَ عُمَرُ بِامْرَأَةٍ تَشِمُ فَقَامَ، فَقَالَ: **أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ، مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوَشْمِ؟** فَقال أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُمْتُ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَا سَمِعْتُ، قَالَ: مَا سَمِعْتَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَشِمْنَ، وَلَا تَسْتَوْشِمْنَ").[٩٢]

أخرجه البخاري (٥٩٤٦) بهذا اللفظ.

والنسائي في "المجتبى" (٥/٥١٢١)، وفي "الكبرى" (٩٣٣٧)، بمثله، من طريق: جرير، عن عمارة، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، به.

و(ابن أبي شيبة) قال ابن حجر: هو أبو بكر، كذا أخرجه في مسنده ومصنفه بهذا الإسناد، ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه،

وأخرجه الإسماعيلي من طريق: عثمان بن أبي شيبة، عن يونس بن محمد كذلك، فيحتمل أن يكون هو المراد لأن أبا بكر، وعثمان كليهما من شيوخ البخاري.[٩٣]

(٤٤٥٥)، (٤٩٦٩).

(٩٢) «قوله: (أنشدكم بالله) يحتمل أن يكون عمر سمع الزجر عن ذلك فأراد أن يستثبت فيه، أو كان نسيه فأراد أن يتذكره، أو بلغه ممن لم يصرح بسماعه فأراد أن يسمعه ممن سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم.

وفائدة ذكر أبي هريرة قصة عمر إظهار ضبطه وأن عمر كان يستثبته في الأحاديث مع تشدد عمر، ولو أنكر عليه عمر ذلك لنقل». «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٣٨٠).

(٩٣) «فتح الباري» (١٠/٣٧٥)، و«تغليق التعليق» (٥/٧٦).

وتعليق البخاري لا يضر: سمعه جماعة غير البخاري، فاتصل بهم الحديث.

ولم يذكر ابن حجر غرض البخاري من التعليق.

ويحتمل أن يكون ذلك: لتفرد **فليح بن سليمان** برواية هذا اللفظ، وقد تكلم فيه بعض المحدثين.(٩٤).

وأجيب: بأن البخاري احتج به، واعتمده في صحيحه.

لكن قال الحافظ: "لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك، وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق"(٩٥).

وعلى كل: فهو تعليق مجزوم به، أدخله البخاري في صحيحه.

فإن قيل: إن ذلك بسبب الشك في سماع أبي هريرة لهذا الحديث، هل سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، أو سمعه من غيره؟

لأن أبا هريرة لما سئل عن الحديث الذي سمعه "في الوشم" ذكر أنه سمع حديثا واحدا، ولم يذكر حديث الباب؛ إضافة إلى أنه لم يذكر عنه في المصادر سماعٌ في روايات هذا الحديث، فيحتمل عدم سماعه لهذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ما يقتضيه حال جوابه عن ما سمعه، لما أقسم عليه عمر.

ويمكن أن يجاب بإثبات ما نص على سماعه فهو أمر قطعي، ولكن لا يمكن القطع بعدم سماعه للحديث الآخر، بل يبقى على الاحتمال.

ويحتمل أن يكون حديثا واحدا، نقل بعضه في رواية وبعضه في رواية أخرى.

ولو ثبت أنه لم يسمع الحديث الآخر المروي عنه في الوشم، فهذا لا يقدح في الحديث: فغايته أن يكون من "مرسل الصحابي"، فلعل أبا هريرة سمعه من غيره من الصحابة، وقد ساقه البخاري عن جماعة من الصحابة في صحيحه.

---

(٩٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٧٧٥). قال البزار:(٨٧٠٩): "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد بن أسلم إلا فليح بن سليمان". وانظر أيضا: الفتح (١٢/٦).

(٩٥) «هدي الساري»(ص:٤٣٥).

ومما يدل على حفظه وسماعه: سؤال عمر لأبي هريرة، فهي دليل على ضبط أبي هريرة وسعة حفظه، وأن عمر كان يستثبته في الأحاديث مع تشدد عمر.(٩٦)

ومن الاحتمالات: أن يكون التعليق لأغراض إسنادية متعددة، فقد يعلق البخاري إسناد الحديث -سواء كان عن شيخه أو من فوقه-: فيروى متنا من المتون عن شيخين من شيوخه لحديث واحد، في موضع واحد فيعلقه عن أحدهما، ويصله عن الآخر.(٩٧)

فالذي يظهر: أن التعليق هنا راجع إلى أمر إسنادي يتعلق بصفة رواية البخاري للحديث، وهي كثيرة متعددة، ذكرت في الفصل الأول، والفصل الثاني، المبحث الثالث. والله أعلم.

الحديث الخامس، والسادس:

قال البخاري: (٦٥٥٢) وَقال إِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ:(٩٨) أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بن سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عن أَبِي حَازِمٍ عن سَهْلِ بن سَعْدٍ، عن رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا".

(٦٥٥٣) - قال أَبُو حَازِمٍ فَحَدَّثْتُ بِهِ النُّعْمَانَ بن أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ الْجَوَادَ الْمُضَمَّرَ السَّرِيعَ مِائَةَ عَامٍ مَا يَقْطَعُهَا".

أخرجه مسلم (٢٨٢٧) قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم الْحَنْظَلِيُّ، عن المغيرة. بمثله.

---

(٩٦) ينظر:«فتح الباري»(١٠/٣٨٠).

(٩٧) انظر صحيح البخاري (٦١١٣). قال البخاري: "وقال المكي: حدثنا **عبدالله بن سعيد**". ثم قال: "حدثني محمد بن زياد: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا **عبدالله بن سعيد**.."

ومحمد بن زياد: قال ابن حجر: صدوق يخطئ. التقريب:(٥٨٨٧)، وانظر: «فتح الباري» (١٠/٥١٨).

(٩٨) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بإسحاق بن راهويه، أمير المؤمنين في الحديث والفقه. أكثر عنه البخاري في الصحيح. صرح عنه بالتحديث فيما مواضع مثل (١٢٨)، (١٣٥)، (٣٦٩)، وعلق عنه مثل: (٦٥٥٢). وذكره المزي ولم يشر إلى التعليق. «تحفة الأشراف» (٤/١٢٤) (٤٧٧٣).

والطبراني في "الكبير" (١٨٥/٦) (٥٩٣٩)، وأبو نعيم في صفة الجنة (٤٣٣)، من طريق: أيوب بن يونس الصفار.(٩٩)

والدولابي في الأسماء والكنى (٨٩٩) من طريق: محمد بن ماهان.(١٠٠)

ثلاثتهم: (المغيرة، وأيوب، ومحمد) عن وهيب، به.

وأسنده ابن حجر في «تغليق التعليق» (١٨٤/٥) من طريق: إسحاق بن إبراهيم، به.(١٠١)

قال ابن حجر: قوله: "وقال إسحاق بن إبراهيم" هو المعروف بابن راهويه، كذا في جميع النسخ.

وأطلق المزي -تبعا لأبي مسعود- أن البخاري ومسلما أخرجاه جميعا عن إسحاق بن راهويه، مع أن لفظ مسلم: "حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي" وهو ابن راهويه، وليس من رأي المزي التسوية بين حدثنا وقال، بل ولا قال لي وقال لنا، بل يعلم على مثل ذلك كله علامة التعليق، بخلاف حدثنا.(١٠٢)

هذه الأحاديث ثبت سماع التابعين عن الصحابة، كما في أسانيد البخاري ومسلم.

والحديث أخرجه مسلم عن إسحاق بن إبراهيم أيضا مسندا قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم: وأخرجه البخاري معلقا.(١٠٣)

تنبيه: أفاد مسلم أن أحاديث النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، معنعنة، لم يثبت فيها سماع النعمان من أبي سعيد رضي الله عنه، ومع ذلك فهي أحاديث صحيحة.

---

(٩٩) لم أقف على من وثقه، وترجمه ابن حبَّان في "الثقات" (١٨٦٣).

(١٠٠) قال العجلي صدوق، الثقات (١٢٨٣)، وقال أبو حاتم: مجهول. الجرح والتعديل (١٤٠).

(١٠١) وقال في «هدي الساري» (ص٦٦): «ورواية إسحاق بن إبراهيم عن المغيرة بن سلمة وصلها أبو نعيم في المستخرج على مسلم من طريق إسحاق بن راهويه في مسنده».

(١٠٢) فتح الباري (٤٢٤/١١).

(١٠٣) «عمدة القاري» (١٢١/٢٣).

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:

"وأسند النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدري.. أحاديث... لم يحفظ عنهم سماع علمناه منهم في رواية بعينها، ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه، وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات من صحاح الأسانيد لا نعلمهم وهنوا منها شيئا قط.."(١٠٤)

وتعقبه ابن رشيد بقوله: «وأما أحاديث النعمان عن أبي سعيد فقد خرجها البخاري وخرجتها أنت أيها الإمام في مواضع من كتابك منصوصا فيها على السماع، فأثبت في آخر كتابك ما نفيت في أوله وأقررت بما أنكرت وشهدت من نفسك على نفسك، فما ذنبهم أن حفظوا ونسيت... فقد اتفقتما على تخريج هذا الحديث عن شيخ واحد منصوصا فيه عندكما على سماع النعمان من أبي سعيد، والعذر لك أيها الإمام باد، فإن النص على السماع فيما خرجت أنت من هذه الأحاديث ورد مضمنا غضون الحديث ليس مصدرا به ولا ملاقيا للناظر، وإنما ذكرت هذه الأحاديث في المساند: في مسند سهل لأن هذه الزيادة إنما وقع ذكرها عن أبي سعيد بحكم التبع..."(١٠٥)

قال ابن حجر: "وأعجب من ذلك أنا وجدنا بطلان بعض ما نفاه في نفس صحيحه.." (١٠٦)

ثم أفاد ابن حجر: أن الأحاديث التي أشار إليها الإمام مسلم وذكر أنه لا يعلم لرواتها سماع من بعض: قد ذكرها هو في كتابه مصرحا فيها بالسماع، فكيف لا يجوز ذلك في غيرها. وإنما كان يتم له النقض والإلزام لو رأى في صحيح البخاري حديثا معنعنا لم يثبت لقي راويه لشيخه فيه، فكان ذلك واردا عليه، وإلا فتعليل البخاري لشرطه المذكور متجه.(١٠٧)

(١٠٤) «صحيح مسلم» (٢٧/١).

(١٠٥) «السنن الأبين» (ص١٧١-١٧٦).

(١٠٦) «النكت لابن حجر» (٥٩٧/٢).

(١٠٧) انظر: «النكت لابن حجر» (٥٩٨/٢).

أقول: إن صح كلام الإمام مسلم بأنه لا يحفظ سماع بعضهم عن بعض -مع أنه ذكره في صحيحه وصرح بالسماع في روايته ورواية البخاري- على اعتبار أن مراد مسلم الإشارة إلى أن ورود ذلك السماع معلل أو خطأ في النقل والرواية من قبل الراوي: فيمكن أن يلتمس من هذا ما يدل على سبب تعليق البخاري.

ولكن لو كانت الرواية خطأ لغلب على الظن أن ينبه على ذلك الإمام مسلم في موضعه، كما نبه في بعض المواضع على أمور تتعلق بالإسناد أو المتن.

ومما يقوي هذا الاحتمال: أن صيغة التحديث الصريحة هي مقصود البخاري لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة، والدليل على ذلك: وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبرا فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع.(١٠٨)

وإن كان ما ذكره مسلم غير صحيح والسماع ثابت، فيمكن أن يحمل سبب تعليق البخاري إلى شيء من صفة الرواية -يقتضي بسببه عدم تصريحه بالتحديث عنده-، كأن يكون حمله للحديث من باب المذاكرة، أو نحو ذلك من الأسباب الأخرى.

ومما يحتمل أن يكون البخاري مع سماعه لشيخه وكتابته عنه إلا أنه لم يكتب عنه هذا الحديث بعينه..(١٠٩).

---

(١٠٨) انظر: «فتح الباري» (٥١٣/٢).

(١٠٩) روى البخاري عن معلى، في صحيحه: (٢١٩٧) بواسطة، وهو من كبار شيوخه، وقال: "كتبت أنا عن معلى بن منصور، إلا أني لم أكتب عنه هذا الحديث". انظر: "فتح الباري" (٣٩٧/٤).

وروى البخاري عن أبي عاصم: الضحاك بن مخلد وهو من كبار شيوخه، مباشرة، وبواسطة. فكأن ما رواه بواسطة فاته سماعه منه كغيره من الأحاديث التي يدخل بينه وبينه فيها واسطة. انظر: "فتح الباري" (٣٩٩/٧).

وما ذكره عن معلى، وعن أبي عاصم، قد صرح عنهما بالتحديث إلا أنه أدخل بينه وبينهما واسطة.

وهذا يخالف التعليق هنا، فلم يذكر صيغة صريحة، فيختلفان من هذا الوجه، إلا أنه يمكن أن يستفاد منه إمكانية عدم السماع أو الكتابة من بعض شيوخه. والله أعلم.

المبحث الثاني: ما وقع التعليق فيه لأمر إسنادي، أو متني.

الحديث السابع:

قال البخاري: (٦٣٠٥) وَقال لِي خَلِيفَةُ:(١١٠) قال مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِي، عن أَنَسٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كُلُّ نَبِيٍّ سَأَلَ سُؤْلًا" -أَوْ قَالَ-: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا فَاسْتُجِيبَ، فَجَعَلْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

أخرجه الإمام أحمد (١٣٤٩٤) عن عارم: محمد بن الفضل السدوسي.

ومسلم (٢٠٠)، ولم يذكر لفظه، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٦٣٢) عن محمد بن عبدالأعلى القيسي.

ولفظه: "كل نبي قد سأل سؤالا، أو قال: لكل نبي دعوة قد دعا بها قومه، فاستخبأت دعوتي، شفاعة لأمتي يوم القيامة".

والبزار (٦٥٠٨)، وأبو نعيم في المستخرج (٤٩٩) من طريق: إسحاق بن إبراهيم الشهيدي.

وابن منده في الإيمان (٩١٨) من طريق: محمد بن عبدالأعلى، وعبيد الله بن معاذ، والحسن بن الربيع، ومسدد، فرقهم.

ستتهم: (السدوسي، والقيسي، وإسحاق، وعبيد الله بن معاذ، والحسن، ومسدد) عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه. وطريق المعتمر فيه الشك في المتن.

وابن حبان (٦٤٨٠)، والضياء في " المختارة" (١٧٦٤)، (١٧٦٥) من طريق: ثابت البناني.

وأحمد (١٢٥٧١)، (١٣٣٧٢)، (١٣٤٨٥)، (١٣٩١٣)، (١٤١٤٥)، (١٤٣٢٧).

---

(١١٠) الحديث رمز له المزي بالتعليق في «تحفة الأشراف» (١/٢٣٢)، (٨٨٠).

وخليفة بن خياط بن خليفة بن خياط التميمي، أبو عمرو البصري. لقبه شباب، أحد شيوخ البخاري.

صرح البخاري بالتحديث عنه في الصحيح في عدة مواضع، وربما روى عنه بصيغة غير صريحة، انظر ترجمته في الفصل الثاني.

وأكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهذه الصيغة، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا، وكأنه أخذ ذلك عنه في المذاكرة. انظر:«فتح الباري» (١٣/٤٥)، و«هدي الساري» (ص٤٠١).

ومسلم (٢٠٠)، (٢٠١) ولفظه من طريق قتادة "لكل نبي دعوة دعاها لأمته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة".

والبزار (٧١٦٩)، (٧١٧٠)، (٧٢٩١).

وأبو يعلى (٢٨٤٢)، (٢٩٢٨)، (٢٩٧٠)، (٣٠٢٢)، (٣٠٩٧)، (٣٢٣٣).

وابن حبان (٦١٩٦)، والبيهقي (٢٠٨٣٢) من طريق: قتادة بن دعامة.

ثلاثتهم: (سليمان التيمي، وثابت، وقتادة)، عن أنس، به.

قال ابن حجر: قوله: "وقال معتمر.." كذا للأكثر، وبه جزم الإسماعيلي، والحميدي، لكن عند الأصيلي وكريمة في أوله: "قال لي خليفة: حدثنا معتمر" فعلى هذا هو متصل، وقد وصله أيضا مسلم، عن محمد بن عبدالأعلى، عن معتمر».[(١١١)]

وقال أيضا: وهذا وقع[(١١٢)] في رواية أبي ذر الهروي وغيره، وهكذا ذكره أصحاب الأطراف، ووقع في أصل سماعنا من طريق كريمة المروزية عن أبي الهيثم الكشميهني وفي رواية أبي القاسم بن عساكر وغيرهما أول هذا الحديث: "قال لي خليفة: قال معتمر.." فذكره، وهو على هذا يكون متصلا.

وقد رواه مسلم: حدثنا محمد بن عبدالأعلى، ثنا معتمر، و..أبو نعيم (المستخرج:٤٩٩) من طريق: إسحاق الشهيدي، ثنا معتمر، سمعت أبي، يحدث عن أنس، قال: كان نبي الله صلى الله عليه وسلم، يقول: مثله.[(١١٣)]

قوله: "لكل نبي سأل سؤلا، أو قال: لكل نبي دعوة"، هكذا وقع بالشك، ولم يسق مسلم لفظه، بل أحال به على طريق قتادة، عن أنس، وقد أخرجه ابن منده في كتاب الإيمان (٩١٨) من طريق: محمد بن عبدالأعلى به، ومن طريق: الحسن بن الربيع، ومسدد وغيرهما عن معتمر بالشك...

(١١١) «فتح الباري» لابن حجر (٩٧/١١).

(١١٢) أي مع عدم ذكر خليفة شيخ البخاري.

(١١٣) انظر: تغليق التعليق (١٣٥/٥).

ولفظ قتادة عند مسلم: "لكل نبي دعوة.." فذكره ولم يشك.(١١٤)

قال الكرماني: «إنما ذكره بلفظ قال ولم يقل حدثني إشعارا بأنه سمع منه عند المذاكرة لا على طريق التحميل والتبليغ» (١١٥)

وليس للكرماني في ذلك مستند إلَّا ما حكاه ابن الصلاح عن بعض الحفاظ أن البخاريّ يستعملها في المذاكرة، وعن بعض الحفاظ أنّه يستعملها للإجازة، فرأي الكرماني أن حملها على المذاكرة أولى من حملها على الإجازة إذ حملها على الإجازة لا يخلو من تجوز، لأنّ الشّيخ لم يقل له هذا اللّفظ، وإنّما قال: الإجازة الّتي اندرج فيها هذا القول محتملًا؛ بخلاف المذاكرة، والقول فيها محقق..(١١٦)

ولعل سبب تعليق البخاري لحال خليفة بن خياط، فالبخاري يعلق عنه بسبب الكلام فيه.

ومن المحتمل أيضا: أن يكون التعليق بسبب وجود الشك في المتن من الراوي، وقد نسب ابن خزيمة هذا الشك لسليمان التيمي، ولم يقع مثل هذا التردد في الطرق الأخرى عن أنس.

ويحتمل أيضا: أن يكون التعليق بسبب اختصار متن الحديث.

ذكر الإمام ابن خزيمة في التوحيد: بأن معنى قوله: "قومه" -إن كانت حفظت هذه اللفظة-، أي على قومه أو لقومه، ثم ذكر أن الثابت في طريق التيمي على معنى الشك، في السؤال أو الدعوة.

قال: ويشبه أن يكون هذا الشك، من سليمان التيمي فإنه كثير الشكوك في أخباره، على أني قد أعلمت في بعض كتبي أن العرب قد تضع الواو في موضع أو كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النِّسَاء: ٣] ولا شك ولا امتراء أن معناه، أو ثلاث أو رباع. وفي خبر.. شعبة، عن قتادة، عن أنس.. «أن لكل نبي دعوة، دعا بها في أمته»، دلالة على صحة ما تأولت قوله: "قد دعا بها قومه"، وفي

(١١٤) انظر: "فتح الباري" (٩٧/١١).

(١١٥) «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» (١٦٣/١٣)، وانظر: «عمدة القاري» (١٢٥/١٥).

(١١٦) «انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري» (٣٧٨/١).

رواية الصنعاني، أنه أراد قد دعا بها في قومه، أو على قومه، وفيه أيضا: بيان على صحة ما تأولت ألفاظ من قال: يدعو بها، أي إن معناها: دعا بها.(١١٧). والله أعلم.

(١١٧) انظر: التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٦٣٣).

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده: نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

تبين لنا من خلال هذا البحث، الأمور الآتية:

-ما وهب الله تعالى: الإمام البخاري من سعة العلم، وانتقاء الرواية، وإتقان التصنيف، ودقته، ونتج عن ذلك تصرفاته الدقيقة في فنون تصنيف الصحيح، ومن ذلك: اهتمامه الشديد بصيغ السماع.

- قد يقع اختلاف بين نسخ صحيح البخاري في ذكر سماع البخاري من شيخه، ويرجع ذلك لأسباب متعددة، وتعرف تلك المواضع بالمقارنة بين نسخ صحيح البخاري ورواياته.

- الأصل عند البخاري أن يستعمل الصيغ الصريحة في الرواية عن شيخه، والعدول عن هذا إلى صيغ أخرى، يدل على مقصد خاص عند البخاري لا ينبغي تفويته، فليس هو ممن يسوق الكلام دون معنى أو مغزى، ولكنه يكتفي بالتلويح عن التصريح، ويؤثر الأغمض على الأجلى.

- من عناية البخاري ودقته في الرواية، وبعده عن التدليس: نزوله أحيانا في الإسناد: فيروي عن شيخين من شيوخه يروي أحدهما عن الآخر، وقد يروي عن صغار شيوخه ممن هم في طبقة الآخذين عنه.

- قد يذكر الإمام البخاري سبب روايته عن أحد شيوخه بواسطة شيخ آخر، وهو أنه مع كونه كتب عن ذلك الشيخ: إلا أنه لم يكتب ذلك الحديث بعينه عنه.

- قوله عن شيوخه "قال" قليل جدا بالنسبة لغيرها، واختلفوا في سماعه، واتصالها، وإعلالها.

- قد يضيف البخاري إلى "قال"، ونحوها، ما يفهم منه السماع، مثل: "قال لي".

- رواية البخاري عن شيوخه ب:"قال"، أو "قال لي"، يعلم عليها بعض المحدثين بعلامة التعليق.

-إذا قال البخاري "قال لنا" ونحوه، فهو وإن ألحقه بعض من صنف، في الأطراف بالتعاليق فالحافظ يرى أنه ليس منها، بل هو متصل ولكن للبخاري مقصد في مثل هذه الصيغة.

- ذكر البخاري صيغا أخرى غير صيغ السماع، وغير القول، مثل العنعنة في الرواية عن شيوخه.

- قد يعلق عن بعض شيوخه في موضع، ثم يروي عن ذلك الشيخ في موضع آخر بواسطة.

– قد يعلق عن بعض شيوخه خارج الصحيح، وينص في نفس الموضع بذكر واسطة.

– قد يعلق البخاري عن بعض شيوخه المتكلم فيهم بصيغة الجزم، وقد أورد عليه: كيف يحتج بهم في التعليق ولا يحتج بهم بالوصل؟ ولكن غرض البخاري: الاستفادة من مرويات أولئك التي انتقاها، دون الاحتجاج بهم مطلقا، لأنه سبر حالهم وانتقى حديثهم فعرف صحيحه من سقيمه، فلا يحتج بهم مطلقا، ولكنه يحتج بما انتقى من حديثهم، مع الإشارة إلى هذا المعنى بالتعليق المجزوم به.

– كل شيوخه الذين روى عنهم بصيغة غير صريحة –محل الدراسة– ثبت سماعه منهم.

– قد يروي البخاري بصيغة القول عن شيخه، وشيخ شيخه أيضا، في حديث واحد، كما سبق في الحديث السابع.

– غرض البخاري من ذكر الصيغ التي لا يذكر فيها التحديث الصريح عن شيوخه: الإشارة إلى قصور عن شرطه، إسنادا أو متنا، نبه إلى ذلك بترك الصيغة الصريحة للتحديث.

– يمكن أن يقسم مقصد البخاري إلى استخدام تلك الصيغ إلى أمرين رئيسين: الأول أمر عام، وهو أن البخاري لا يأتي بهذه الصيغ إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج.

والثاني: خاص ويمكن التوصل إليه من خلال دراسة كل حديث دراسة موسعة، لفهم مراد البخاري، كما ذكر الباحث في أمثلة نموذجية يتناولها هذا البحث.

– هذا التصرف من الإمام البخاري يدل على مكانته في العلم والدين، وكمال نصحه وورعه.

والله أعلم. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع

١. آثار عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، المؤلف: عبدالرحمن بن يحيى المعَلِّمي(١٣١٣-١٣٨٦هـ)، المحقق: مجموعة من الباحثين منهم: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط:١، (١٤٣٤هـ).

٢. الأحكام الشرعية الكبرى، المؤلف: عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت:٥٨١هـ)، المحقق: أبو عبدالله حسين بن عكاشة، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط:١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٣. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت:٤٥٦هـ)، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: د.إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، المؤلف: أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن القطان الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، المحقق: د.عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط:١، ١٤١٤

٥. الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ

٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: علاء الدين مُغْلطاي بن قليج البكجري الحنفي (٦٨٩ - ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط:١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٧. انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي – صبحي بن جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط:١،(١٤١٣هـ-١٩٩٣م)

٨. البداية والنهاية، المؤلف: عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠١-٧٧٤هـ)، تحقيق: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدارسات العربية والإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط:١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

٩. بغية الراغب المتمني في ختم سنن النسائي. محمد بن عبدالرحمن السخاوي. ط. مكتبة العبيكان. الرياض ١٤١٤هـ.

١٠. التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (ت ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان

١١. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بابن عساكر (٤٩٩هـ-٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م

١٢. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: عبدالصمد شرف الدين ت ١٤١٦هـ، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت-لبنان)، والدار القيّمة (بومباي-الهند)، (ط:٢)، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٣. تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار-بيروت، عمان-الأردن، ط:١، ١٤٠٥

١٤. تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد-سوريا، ط:١، ١٤٠٦-١٩٨٦

١٥. تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني، الجياني (ت:٤٩٨هـ)، المحقق: الأستاذ محمد أبو الفضل، الناشر: وزارة الأوقاف-المملكة المغربية، الطبعة: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

١٦. تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٣٣هـ-٨٥٢هـ) باعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:١، (١٤٠٠-١٤١٣هـ) (١٩٨٠-١٩٩٢م)

١٨. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف الهندية، تحت مراقبة: د.محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط:١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣

١٩. الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، (طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة)، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: محمد ذهني أفندي - إسماعيل بن عبدالحميد الحافظ الطرابلسي- أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن، الناشر: دار الطباعة العامرة — تركيا، عام النشر: ١٣٣٤هـ، ثم صَوّرها بعنايته: د.محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٣٣هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت

٢٠. الجامع الكبير «سنن الترمذي»، المؤلف: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. الناشر: دار الرسالة العالمية، ط:١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

٢١. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، ط:١، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م

٢٢. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبدالله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبدالله بن أبي نصر (ت ٤٨٨هـ)، المحقق: د.علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، (ط:٢)، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)

٢٣. الجمع بين الصحيحين، المؤلف: أبو محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (ت ٥٨٢هـ)، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، تقديم: الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م

٢٤. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية - بيروت

٢٥. سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٠٩-٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عبداللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط:١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

٢٦. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط:١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢٧. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، (بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة)، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م

٢٨. السنن الكبير، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ)، تحقيق: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية – القاهرة، ط:١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م

٢٩. سنن النسائي المجتبى، المؤلف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط:١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

٣٠. سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وبشار معروف، وآخرون. الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

٣١. شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: د.همام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط:١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م

٣٢. صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، المؤلف: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، ط:١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م

٣٣. صحيحُ ابن خُزَيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، حَققهُ وعَلّق عَلَيه وَخَرّجَ أحَاديثه وَقدَّم له: د.محمد مصطفى الأعظمي ت ١٤٣٩هـ، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

٣٤. صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبدالله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، بأمر السلطان عبدالحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: د.محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ لدى دار طوق النجاة – بيروت

٣٥. صفة الجنة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: علي رضا عبدالله، الناشر: دار المأمون للتراث — دمشق.

٣٦. الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي(ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، ط:١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

٣٧. علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط:١، ١٤٠٩

٣٨. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.، الناشر: دار طيبة – الرياض.، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥ م.

٣٩. العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د.سعد بن عبدالله الحميد، و د.خالد الجريسي، يُطلَب من: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان – الرياض، ط:١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٠. العلل للإمام علي بن المديني (٢٣٤هـ)، تحقيق: د.مازن السرساوي. ط: دار ابن الجوزي. ط١، (١٤٢٦هـ)

٤١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينى (ت ٨٥٥هـ)، نشر: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي، وصوَّرتها (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر) – بيروت.

٤٢. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط:١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٤٣. فتح الباري بشرح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية – مصر، الطبعة: «السلفية الأولى»، ١٣٨٠-١٣٩٠هـ

٤٤. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق، ت١٤٣٨هـ، الناشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء.

٤٥. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، ط:١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٤٦. القدر. المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: د.عبد العزيز عبد الرحمن العثيم. الناشر: دار السلطان- مكة المكرمة. ط:١، ١٤٠٦ هـ

٤٧. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبدالفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ط:١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م

٤٨. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية – الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م

٤٩. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م

٥٠. المختلطين، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د.رفعت فوزي عبدالمطلب، علي عبدالباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م

٥١. مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، ت ١٤٤٣هـ، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ط:١، ١٤٠٤-١٩٨٤

٥٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة

٥٣. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م

٥٤. معجم الصحابة، المؤلف: أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي (ت ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان – الكويت، ط:١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

٥٥. المعجم الكَبِير للطبراني، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبدالله الحميد ود.خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

٥٦. المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، (ط:٢).

٥٧. معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

٥٨. معرفة أنواع علم الحديث، المؤلف: عثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: عبداللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى سنة النشر: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

٥٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

٦٠. هدي الساري مقدمة فتح الباري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية - مصر، الطبعة: «السلفية الأولى» ١٣٨٠هـ.